

شركة بلتون المالية القابضة

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

القوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

وتقرير مراقب الحسابات عليها

رقم الصفحة

المحتويات

	تقرير مراقب الحسابات
١	قائمة المركز المالي المستقلة
٢	قائمة الدخل المستقلة
٣	قائمة الدخل الشامل المستقلة
٤	قائمة التغيرات في حقوق الملكية المستقلة
٥	قائمة التدفقات النقدية المستقلة
٣١-٦	السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون : ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٠ - ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٥ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني : Egypt@kpmg.com.eg
فاكس : ٣٥ ٣٧ ٣٥٣٧ (٢٠٢)
صندوق بريدي رقم: (٥) القرية الذكية

مبنى (١٠٥) شارع (٢) - القرية الذكية
كيلو ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي
الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريدي : ١٢٥٧٧

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة بلتون المالية القابضة (شركة مساهمة مصرية)

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لشركة بلتون المالية القابضة (شركة مساهمة مصرية) والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولية إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خاليةً من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الإلتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة. وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي الغير مجمع لشركة بلتون المالية القابضة (شركة مساهمة مصرية) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وعن أدائها المالي الغير مجمع وتدققاتها النقدية الغير مجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

فقرة لفت انتباه

وكما هو مبين تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، فقد تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٠ إلى انتشار وباء كورونا (كوفيد-١٩) المستجد وقد امتدت آثاره حتى تاريخه، وكما هو مبين بالإيضاح المذكور أعلاه تقوم إدارة الشركة حالياً باتخاذ عدة إجراءات لمواجهه هذا الخطر والحد من تأثيره علي مركزها المالي وتؤكد أن قيم الأصول والالتزامات بالقوائم المالية تم تحديدها بناءً على أفضل تقدير لأحدث بيانات متاحة لديها.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

طبقاً للمادة ٦٩ من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، فقد تجاوزت الخسائر المتراكمة نصف حقوق ملكية الشركة مما يقتضي عقد جمعية عامة غير عادية للنظر في حل الشركة او استمرارها ، هذا وقد أعدت القوائم المالية بافتراض استمرارية الشركة.



سامي عبد الحفيظ أحمد ابراهيم

سجل مراقبي الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٧٧)

KPMG حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في ٢٨ فبراير ٢٠٢١

شركة بلتون المالية القابضة
(شركة مساهمة مصرية)
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	ايضاح رقم	(جميع المبالغ بالجنيز المصري)
الإصول الغير متداولة			
١٣٢١٦٤.٥٢	١٤١٥٥٢٣٩٢	(٢)	أصول ثابتة
٥١٨.٥٠	١٧٥٩٥١٠	(٤)	أصول أخرى
٦٦٦٩٠.٨	٨١٦٨٨٩٩	(٥)	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٢٠٠١٦٩٩٢	٢٩٧٠٠٦٨٩٢	(٦)	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة
١٢٠.٠٠٠.٠٠٠	٧٠.٢٠٠.٠٠٠	(٧)	قروض لأطراف ذات علاقة
٢١٦٧٢.٤	٢.٣٨٣٩٤	(٨)	أصول ضريبية مؤجلة
٤٦١٦٢٨١٢٦	٥٢٠٧٢٦٠٨٧		إجمالي الأصول الغير متداولة
الإصول المتداولة			
-	٧٠.٠٠٠.٠٠٠	(٧)	قروض لأطراف ذات علاقة
٣٩٤٣٢	٦٢١		الملاء
٨٢٣١٦٩٥	١.١٩.٦٢٣	(٤)	أصول أخرى
١٦٥٥٩٢١٥٢	١٥.٠٧٧٣٩٤	(٩)	ارصدة مستحقة على اطراف ذات علاقة
٣٧٧.٧٥	٥١١٢١٧١.٠	(١٠)	تقديرة وارصدة لدى البنوك
١٧٤٢٤.٣٥٤	١٤٦٣٩.٣٤٨		إجمالي الأصول المتداولة
٦٣٥٨٦٨٤٨٠	٦٦٧١١٦٤٣٥		إجمالي الأصول
الالتزامات وحقوق الملكية			
حقوق الملكية			
٣٣٨.٣١٩٥٨	٨٩١٣.٥٢٨٦	(١١)	رأس المال المسدق والمنفوع
٢١.٣٢٢.٤	٢١.٣٢٢.٤	(١٢)	الاحتياطي القانوني
٢١١٧٥١٩	٦٦٩٥١٠		احتياطي التقييم العادلة
١٢٣٥٠٠	٥٦٥٦٢٣		فائض إصدار الأسهم
(٢٨.٤٠٢٣٧٤)	(٥٤١٦.٠٠٤٢٤)		الخسائر المتراكمة
(١٩.٩٧١٩٣)	٣٧٧.٦٢٨.٩		إجمالي حقوق الملكية
الالتزامات غير متداولة			
٥٩٤٥١.٦٠	٥٩١٩٩٥٦٥	(١٣)	قروض من أطراف ذات علاقة
-	١١١٧٦٧٤٠		التزامات الإيجار
٥٩٤٥١.٦٠	٧.٣٧٦٣٣٥		إجمالي الالتزامات الغير متداولة
الالتزامات المتداولة			
٤١٧١٢٢.٠٠٠	١٦٥٠٦.٠٠٠	(١٤)	قروض متداولة
١.٠٠٠.٠٠٠	٣٤٦١٢.٥٨٠	(١٣)	قروض من أطراف ذات علاقة
٦.٢٩١٢٧	٦.٦١٦٦٥	(١٥)	مخصصات
١٢.٩٦٧.٣	٢٧٢٩٩٧٦٥	(١٦)	التزامات أخرى
٢٨٥٥١٢.٥	٣٢٤٨١٥٧٧	(١٧)	ارصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة
١٢١٦٢٣٤٢٧	١.٠٩٥٢٦.٥		تسهيلات ائتمانية
-	١٧٥٩٩٢٢		التزامات الإيجار
٩٢١٥١	٢١٧٧		التزام ضريبية الدخل الجارية
٥٩٥٥٤٦١٣	٢١٩٦٧٧٢٩١		إجمالي الالتزامات المتداولة
٦٥٤٩٦٥٦٧٣	٢٩.٠٥٣٦٢٦		إجمالي الالتزامات
٦٣٥٨٦٨٤٨٠	٦٦٧١١٦٤٣٥		إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين

الإيضاحات و المبيانات المرفقة هي جزء متمم للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

تقرير مراقب الحسابات "مرفق"

رئيس مجلس الإدارة

العضو المنتدب

رئيس القطاع المالي

أبراهيم محمد

محمد محمد

شركة بتون المالية القابضة
(شركة مساهمة مصرية)
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
قائمة الدخل المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر		ايضاح رقم	(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)
٢٠١٩	٢٠٢٠		
			ايرادات التشغيل
٤٢٣٩٠٣	٢٠٧٠١ (١٨)		ايرادات الرسوم والعمولات
٦٤٨١١٣٤	٢٠٥٠٠٤٩٣ (١٩)		ايرادات الفوائد
٦٩٠٥٠٣٧	٢٠٥٢١١٩٤		اجمالي ايرادات التشغيل
-	٢٥٨٢٠٠		ارباح بيع اصول ثابتة
٦٩٠٥٠٣٧	٢٠٧٧٩٣٩٤		اجمالي الايرادات
(٢٣٤٩٥١٨١)	(٤٩٩٩٩٩٣٧)		الأجور والمرتببات وما في حكمها
(١٠١٦٦٨٨١)	(١٨١٢٤٥٠٥) (٢٠)		مصاريف تشغيل أخرى
(١٦٥٢٥٦٨٥)	(٢٢٦٣٨١٤٨) (١٩)		مصروفات الفوائد
(٦٤٠٥٤٥٣)	(٧٨١٣٣٨٥) (٣)		اهلاك اصول ثابتة
(١١٣٣٩)	(١٠٣١٤٦) (١٥)		مخصصات
-	(٢٢٠٢٥٠) (٤)		اضمحلال في اصول اخرى
(١١٤١٦٠٠٠)	-		اضمحلال في إستثمارات في شركات تابعة وشقيقة
(١٢٤٧٩٨٨١٩)	(٨٢٣١٧١٨٦) (٩)		اضمحلال في ارصدة مستحقة علي اطراف ذات علاقة
(٢٠٠٦٦٣٩٣)	(٦٢٨٨٨٨)		فروق ترجمة العملات الأجنبية
(٢٠٥٩٨٠٧١٤)	(١٦١٠٦٦٠٥١)		صافي (خسائر) العام قبل الضريبة
٣٥٥١٠٥١	(١٣٢٠٠٠) (٢١)		ضريبة الدخل
(٢٠٢٤٢٩٦٦٣)	(١٦١١٩٨٠٥١)		صافي (خسائر) العام بعد الضريبة
(١,٢٠)	(٠,٤١) (٢٢)		نصيب السهم الاساسى من صافي (خسائر) العام

الإيضاحات و السياسات المرفقة هي جزء متمم للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

شركة بلتون المالية القابضة
(شركة مساهمة مصرية)
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
قائمة الدخل الشامل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر		(جميع المبالغ بالجنيه المصري)
٢٠٢٠	٢٠١٩	
(١٦١ ١٩٨ ٠٥١)	(٢٠٢ ٤٢٩ ٦٦٣)	صافي (خسائر) العام بعد الضريبة
		بنود الدخل الشامل الأخر
		بنود سوف يتم إعادة تصنيفها لاحقاً الي قائمة الدخل
٤٨٤ ١٦٤	(١ ٤٤٨ ٠٠٩)	صافي التغير القيمة العادلة للأستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٤٨٤ ١٦٤	(١ ٤٤٨ ٠٠٩)	إجمالي بنود الدخل الشامل المستقلة الأخر عن العام
(٢٠١ ٩٤٥ ٤٩٩)	(١٦٢ ٦٤٦ ٠٦٠)	إجمالي الدخل الشامل الأخر

الإيضاحات و السياسات المرفقة هي جزء متمم للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

شركة بلتون المالية القابضة
(شركة مساهمة مصرية)
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
قائمة الثغرات في حقوق الملكية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الإجمالي	الخصائر المتراكمة	قائض مصاريف إصدار				رأس المال	(جميع المبالغ بالخبره المصرى)
		الأصعب	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي قانوني	احتياطي قانوني		
١٨٢٨٤٨٣٠٦	(١٧٧٩٧٢٧١١)	١٢٣٥٠٠	١٦٢٣٣٥٥	٢١٠٣٢٢٠٤	٢٣٨٠٣١٩٥٨	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	
(٢٠٢٤٢٩٦٦٣)	(٢٠٢٤٢٩٦٦٣)	-	-	-	-	بنود الدخل الشامل	
٤٨٤١٦٤	-	-	٤٨٤١٦٤	-	-	صافي (خسائر) العام	
(٢٠١٩٤٥٤٩٩)	(٢٠٢٤٢٩٦٦٣)	-	٤٨٤١٦٤	-	-	فروق تقييم أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	
(١٩٠٩٧١٩٣)	(٣٨٠٤٠٢٣٧٤)	١٢٣٥٠٠	٢١١٧٥١٩	٢١٠٣٢٢٠٤	٢٣٨٠٣١٩٥٨	اجمالي الدخل الشامل	
(١٩٠٩٧١٩٣)	(٣٨٠٤٠٢٣٧٤)	١٢٣٥٠٠	٢١١٧٥١٩	٢١٠٣٢٢٠٤	٢٣٨٠٣١٩٥٨	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
(١٦١١٩٨٠٥١)	(١٦١١٩٨٠٥١)	-	-	-	-	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	
(١٤٤٨٠٠٩)	-	-	(١٤٤٨٠٠٩)	-	-	بنود الدخل الشامل	
(١٢٢٦٤٦٠٦٠)	(١٢١١٩٨٠٥١)	-	(١٤٤٨٠٠٩)	-	-	صافي (خسائر) العام	
٥٥٨٨٠٦٠٦١	-	٥٥٣٢٧٣٣	-	-	٥٥٣٢٧٣٣	فروق تقييم أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	
٣٧٧٠٦٢٨٠٨	(٥٤١٦٠٠٤٢٥)	٥٦٥٩٢٣٣	٦٦٩٥١٠	٢١٠٣٢٢٠٤	٨٩١٣٠٥٢٨٦	اجمالي الدخل الشامل	
						معاملات مع مساهمين	
						زيادة رأس المال	
						الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	

الإيضاحات و التبيانات المرتبطة هي جزء مقيم للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

شركة بلتون المالية القابضة
"شركة مساهمة مصرية"

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
قائمة التدفقات النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر		إيضاح رقم	(جميع المبالغ بالجنيه المصري)
٢٠١٩	٢٠٢٠		
(٢٠٠٩٨٠٧١٤)	(١٦١٠٦٦٠٥١)		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
			صافي (خسائر) العام قبل الضريبة
			يتم تسويتها بما يلي :
(٦٤٨١١٣٤)	(٢٠٥٠٠٤٩٣)	(١٩)	ايرادات الفوائد
١٠٥٣٦٩٠٦	٧٤٥٣٤٦٠	(١٩)	فوائد مدينة - قروض من شركات تابعة
٤١٧٧٧١	٢١٣٩٣٢٩	(١٩)	فوائد مدينة - فائدة قرض متداول
٥٥٧١٠٠٨	١٢٤٥٢٢٣١	(١٩)	فوائد مدينة - الفوائد الائتمانية للبنك
-	٥٩٣١٢٨	(١٩)	فوائد مدينة - فائدة على التزامات الايجار
١١٣٣٩	١٠٣١٤٦	(١٥)	مخصصات مكونة
(١٦٢٦٨٦٤١)	-		فروق ترجمة عملات غير محققة
١١٤١٦٠٠٠	-		اضمحلال في إستثمارات في شركات تابعة وشقيقة
١٢٤٧٩٨٨١٩	٨٢٣١٧١٨٦	(٩)	اضمحلال في ارصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة
-	٢٢٠٢٥٠	(٤)	اضمحلال في أصول أخرى
٦٤٠٥٤٥٣	٧٨١٣٣٨٥	(٣)	اهلاك أصول ثابتة
-	(٢٥٨٢٠٠)		ارباح بيع أصول ثابتة
(٦٩٥٧٣١٩٣)	(٦٨٧٣٢٦٢٩)		
			صافي التغير في الالتزامات
(٩٢٩٤)	٣٨٨١١		العملاء
(٢٥١١٠٩٦)	٩٢٢٧٩٧		أصول أخرى
٢٣٧٨٩٥٩٧	٥٢٥٩٧٥٧٢		أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة
١٥١٥٢٩	-		استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
(٣٨٧٧٥٠٧)	٣٩٢٠٣٧٢		أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة
٢١٧٥١٠	٩٣٠٢٣٩٨		التزامات أخرى
(٥١٨١٢٤٥٤)	(١٩٤٠٦٧٩)		النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل
٩٢٩٢٨٣٧	١٠٥٧٧٠٩٤		مقبوضات فوائد دائنة قروض شركات التابعة
(١٠٥٣٦٩٠٦)	(٣٦٩٢١٢٨)		فوائد مدينة - قروض من شركات تابعة
(٤١٧٧٧١)	٥٥٧٤٩٠٣		فوائد دائنة بنوك
(٥٥٧١٠٠٨)	(١٢٤٥٢٢٣١)		مصرفات تمويلية
(١٥٠١١٤٧)	(٩٣١٦٤)		ضرائب الدخل المدفوعة
(١٦٢٢٣٤)	(٧٠٦٠٨)	(١٥)	مستخدم من مخصصات
(٦٠٧٠٨٦٨٣)	(٢٠٩٦٨١٣)		صافي النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٧٥٢٨٤٤)	(٣٦٣١٥٨٥)	(٣)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة
-	٣٠٠٠٠٠		متحصلات من بيع أصول ثابتة
-	(٣٠٠٠٠٠)		مدفوعات استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
-	٥٠٦٥		متحصلات من أدون خزائنة
-	(٨١٢٤٤٩٨٠)		مدفوعات لشراء استثمارات في شركات تابعة
(٧٥٢٨٤٤)	(٨٧٥٧١٥٠٠)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
٧١٤٥١٠٦٠	٨٦٤٤٧٠٠٠		متحصلات من قروض من أطراف ذات علاقة
(٥٠٩٠٠٠٠٠)	(٦٢٠٨٥٨٨٥)		مدفوعات لقروض من أطراف ذات علاقة
٢٣٨٩١٨٩٩٣	٥٥٠٠٠٠٠٠		متحصلات من قروض لأطراف ذات علاقة
(٣٢٠٠٠٠٠٠)	(٧٥٢٠٠٠٠٠)		مدفوعات لقروض لأطراف ذات علاقة
-	١٦٦٥٤٦٠٦١		متحصلات من زيادة رأس المال
٢٤٨٦٢٠٠٠	(٨٣٥٦٠٠٠)		مدفوعات من قروض متدولة
-	(١٢٦٨٤٠٦)		مدفوعات التزامات الايجار
٩٧٣٥٨٠١٢	(٢٠٦٦٩٨٢٢)		بنوك دائنة - سحب على المكشوف
٦١٦٩٠٠٦٥	١٤٠٤١٢٩٤٨		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
٢٢٨٥٣٨	٥٠٧٤٤٦٣٥		صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال العام
١٤٨٥٣٧	٣٧٧٠٧٥		النقدية وما في حكمها في بداية العام
٣٧٧٠٧٥	٥١١٢١٧١٠	(١٠)	النقدية وما في حكمها في نهاية العام

الإيضاحات و السياسات المرفقة هي جزء متمم للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

شركة بلتون المالية القابضة

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١- التأسيس والنشاط

تأسست شركة بلتون المالية القابضة (شركة مساهمة مصرية) طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وقيدت الشركة بالسجل التجاري برقم ٥٣٥٠٤ في ١٠ مايو ٢٠٠٦ سجل تجارى جنوب القاهرة وتم نقل الشركة بسجل تجارى السادس من أكتوبر برقم ١٣٢٩٩ بتاريخ ٥ مارس ٢٠١٣ تم نقل الشركة بسجل تجارى جنوب القاهرة برقم ٦٣٦٧٣. غرض الشركة هو الإشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس أموالها. وقد حددت مدة الشركة بخمس وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجاري.

٢- أسس إعداد القوائم المالية

أ) الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية و وتعديلاتها وفي ضوء القوانين المصرية السارية. تم اعتماد القوائم المالية للإصدار من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٢١. في ٢٨ مارس ٢٠١٩ اجرت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي تعديلات على بعض معايير المحاسبة المصرية والذي يتضمن إصدار معايير جديدة وتعديلات على بعض المعايير المحاسبية الحالية وقد قامت الشركة بالتطبيق المبكر لمعايير المحاسبة المصرية الجديدة ارقام (٤٧)، (٤٨)، (٤٩) وذلك اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٠. أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) "الأدوات المالية" قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) "الأدوات المالية" وفقاً للأحكام الانتقالية للتطبيق ولم يتم تعديل الأرقام المقارنة. تم الاعتراف بالاثار التراكمي لتطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) على ارصدة الأصول والتزامات المالية والاضمحلال كتعديل على الأرصدة الافتتاحية في ١ يناير ٢٠٢٠. اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٠ غير معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) بشكل كبير كيفية المحاسبة واعداد التقارير المالية في ثلاث مجالات رئيسية: تصنيف وقياس الأصول المالية، والاضمحلال ومحاسبة التحوط. (إيضاح رقم ٢٧-٣) معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" قامت الشركة بتقييم تأثير تطبيق المعيار الجديد على القوائم المالية للمجموعة وتحليل التدفقات من الإيرادات من خلال تطبيق نموذج الخمس خطوات ولا يوجد أى تأثير على إيرادات المجموعة. (إيضاح رقم ٢٧-٧) معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) "عقود الإيجار" قامت الشركة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الجديد ولا يوجد أى تأثير هام على ارصدة الأصول والالتزامات والارباح المرحلة في ١ يناير ٢٠٢٠. (إيضاح رقم ٢٧-١٦)

ب) عملة التعامل وعملة العرض

العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية هي الجنيه المصرى والذي يمثل عملة التعامل للشركة.

ج) استخدام التقديرات والأفتراضات

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

د) قياس القيم العادلة:

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.
- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهريه-أسلوب التدفقات النقدية المخصومة -أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.
- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

شركة بلون المالية القابضة (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات السنوية للتقرير المالي المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنبة المصري ما لم يرد بخلاف ذلك)

٣- أصول ثابتة

(أ)- التكلفة

الإجمالي	مستوفات تحت التقييم***	أصول حق التمتع**	وسائل نقل والتقال	أجهزة الاتصالات	اثاث	أجهزة كمبيوترية	تجهيزات مقر	أراضي ومباني*
١٤٢٠٥١٢٠٧٨٧	-	-	٢٣٣٨٠٠٠٠	١٣٨٠٥٢٢	٧٢٤٨٣١٠	١١٤٤٧٥٨	٨٤٠٥٨٤٢	١٢٥٠٩٤٤٩٠٠
٧٥٢٨٤٤	-	-	-	٥١٩٩١٢	١١٤٠٢	٢١١٥٣٠	-	-
١٤٢٠٧٦٥١٢١	-	-	٢٣٣٨٠٠٠٠	١٩٠٠٤٣٤	٧٢٥٩٦٢٢	١٣٦٢٢٨٨	٨٤٠٥٨٤٢	١٢٥٠٩٤٤٩٠٠
١٤٢٠٧٦٥١٢١	-	-	٢٣٣٨٠٠٠٠	١٩٠٠٤٣٤	٧٢٥٩٦٢٢	١٣٦٢٢٨٨	٨٤٠٥٨٤٢	١٢٥٠٩٤٤٩٠٠
١٧٢٤٣٠٥٥	٢٥١٠٢٣٣	١٣٦١١٩٤٠	-	٩٧١٤٥٠	٤٥٤٥٨	١٠٤٤٤٤	-	-
(٤١٨٠٠٠)	-	-	(٤١٨٠٠٠)	-	-	-	-	-
١٢٤٠٩٠٦٥١	٢٥١٠٢٣٣	١٣٦١١٩٤٠	١٩٢٠٠٠٠	٢٨٢١٨٨٤	٧٣٠٥١٢٠	١٤٧٠٧٣٢	٨٤٠٥٨٤٢	١٢٥٠٩٤٤٩٠٠
٨٦٩٥٦٢١	-	-	١٧٧٠١٠٠	٦١١٨٥٧	١٤١٢٥٧٤	٤٥٩٤٤٧	١٩٦٠٠٨٠	٢٩٧٧٥٦٣
٦٤٠٤٥٣	-	-	٤٦٧٦٠٠	٣٦٤٨٧٦	١٤٢٢٦٨٣	٢٠٤١٤٤	١٦٨١٦٨	٢٢٦٤٩٨٢
١٥١٠١٠٧٤	-	-	١٧٣٧٧٠٠	٩٧٦٧٣٣	٧٨٣٩٢٥٧	٦٦٣٥٩١	٣٦٤١٢٤٨	٥٢٤٢٥٤٥
١٥١٠١٠٧٤	-	-	١٧٣٧٧٠٠	٩٧٦٧٣٣	٧٨٣٩٢٥٧	٦٦٣٥٩١	٣٦٤١٢٤٨	٥٢٤٢٥٤٥
٧٨١٣٣٨٥	-	١١٧٦٤٥٢	٤١٨٨٣٢	٥٩١٦١٨	١٤٢٤٩٢٨	٢٥٠٣٨٦	١٦٨١٦٨	٢٢٦٤٩٨١
(٣٧٦٢٠٠)	-	-	(٣٧٦٢٠٠)	-	-	-	-	-
٢٢٥٣٨٢٥٩	-	١١٧٦٤٥٢	١٧٨٠٣٣٢	١٥٧٣٣٦١	٤٢٦٤١٩٥	٩١٣٩٧٧	٥٣٢٢٤١٦	٧٥٠٧٥٢٦
١٤١٥٥٢٣٩٢	٢٥١٠٢٣٣	١٢٤٣٥٤٨٨	١٣٩٦١٨	١٢٤٨٥٢٣	٣٠٤٠٩٢٥	٥٥٦٧٥٥	٣٠٨٣٤٢٦	١١٨٤٨٧٣٧٤
١٣٢١٦٤٠٥٢	-	-	٦٠٠٣٠٠	٩٦٣٧٠١	٤٤٢٠٤٠٥	٧٠٢٢٩٧	٤٧٤٥٩٤	١٢٠٧٥٢٣٥٥

وتضمن هذا اللد مبلغ ١٢٠٥٩٩٤٩٠ جنيه مصري قيمة حصة الشركة في أرض المزرعة القلبيين بروج النيل سنلي.
** يقدر أصول حق التمتع في عقد الأجل التورثي الدور الإداري الشركة في الشيخ زايد وتبلغ مدة العقد خمسة سنوات تقوية ٣٠٠٥٨٨٠١١ وأيضا عقود الأجل التورثي لمدة خمسة سنوات وتبلغ قيمتها ١٠٢٢٣٢٠
*** يمثل مقرر تحت التقييم في قيمة برامج حاسب الآلي (الركن) الذي يتم تقييمه لشركات الحوابة

شركة بلتون المالية القابضة (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى ما لم يرد بخلاف ذلك)

٤- أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
		أصول غير متداولة
٥١٨ ٠٥٠	١ ٧٥٩ ٥١٠	تامينات لدى الغير
٥١٨ ٠٥٠	١ ٧٥٩ ٥١٠	إجمالي أصول غير متداولة
		أصول متداولة
٢ ٤٢٥ ٠٠١	٤ ٠٥٠ ٥٢٤	مصروفات مدفوعة مقدمة
٩ ٠٢٤	٩٦٦	ضريبة خصم من المنبع
-	٤ ٣٤٣ ٤٣١	فوائد مستحقة
١ ٢٥٠ ٤٥٨	٥٢٠ ٢٨٨	موردين
١٥٨ ٦٢٢	٩٤١ ٩٣٥	عهد للعاملين
٤ ٣٨٨ ٥٩٠	٥٥٣ ٧٢٩	ارصدة مدينة أخرى*
-	(٢٢٠ ٢٥٠)	يخصم: الاضمحلال في أصول أخرى*
٨ ٢٣١ ٦٩٥	١٠ ١٩٠ ٦٢٣	إجمالي أصول متداولة
٨ ٧٤٩ ٧٤٥	١١ ٩٥٠ ١٣٣	إجمالي أصول أخرى

*حركة الاضمحلال في أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	المكون خلال العام	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
(٢٢٠ ٢٥٠)	(٢٢٠ ٢٥٠)	-	الاضمحلال في أصول أخرى

٥- استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
٦ ٦١٦ ٩٠٨	٥ ١٦٨ ٨٩٩	استثمارات في شركة صناديق المؤشرات
٦ ٦١٦ ٩٠٨	٥ ١٦٨ ٨٩٩	إجمالي أصول مالية بالقيمة العادلة*
-	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	البورصة المصرية للسلع
-	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	إجمالي أصول مالية بالتكلفة**
٦ ٦١٦ ٩٠٨	٨ ١٦٨ ٨٩٩	إجمالي استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر

*بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ تم تقييم الاستثمارات المالية لشركة صناديق المؤشرات (صندوق مؤشر مفتوح) بالقيمة العادلة والتي بلغت ١١,٥٣ جنيه مصري للوثيقة لعدد ٤٤٨ ٣٠٠ وثيقة وقد تم تسجيل خسائر فروق التقييم القيمة العادلة بمبلغ ١ ٤٤٨ ٠٠٩ جنيه مصري بقائمة الدخل الشامل.

** الاستثمارات المالية اعلاه مسجلة بالتكلفة حيث أنها تحت التأسيس.

٦- استثمارات في شركات تابعة وشقيقة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	نسبة الاستحواذ	
			استثمارات في شركة تابعة
٥٧ ٠٦٩ ١٧٦	٥٧ ٠٦٩ ١٧٦	٩٧,٥٠%	شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار*
١٦ ٨٩٥ ٣٦١	١٦ ٨٩٥ ٣٦١	٩٨,٥٧%	شركة بلتون للترويج وتغطية الاكنتاب
٢٥ ٣٠٤ ٤٠٠	٢٥ ٣٠٤ ٤٠٠	٩٩,٠٠%	شركة بلتون القابضة للاستثمارات - المنطقة الحرة*
١١٩ ٨٧٠ ٩٠٤	٩٠ ٤٧٠ ٩٠٤	٩٩,٩٩%	شركة بلتون لتكنولوجيا المعلومات
٢٤٧ ٥٠٠	٢٤٧ ٥٠٠	٩٨,٩٩%	شركة بلتون العقارية
-	١٢ ٢٥٠ ٠٠٠	٩٨%	بلتون للتمويل العقاري
-	٤٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٩٨%	بلتون للتأجير التمويلي

شركة بتون المالية القابضة (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى ما لم يرد بخلاف ذلك)

نسبة الاستحواذ	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
١٠٠%	-	-	شركة نيو فرونتير سيكورتييز (الولايات المتحدة الأمريكية)**
٦٣%	٥٢ ٥٩٠ ٠٠٠	٩ ٥٩٠ ٠٠٠	بتون سيكورتييز هولدنغ
٩٨%	٩ ٩٩٥ ٠٠٠	-	بتون للتمويل الاستهلاكي
٩٠%	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	-	بتون لصانع السوق
٩٩ ٩٩%	٩ ٩٩٩ ٩٨٠	-	بتون لرأس المال الخاطر
	٣٢٥ ٨٢٢ ٣٢١	٢٢٨ ٩٧٧ ٣٤١	إجمالي الإستثمارات فى شركات تابعة
	٤٠٠ ٠٠٠	٤٠٠ ٠٠٠	إستثمارات فى شركات شقيقة:
٢٠%	٤٠٠ ٠٠٠	٤٠٠ ٠٠٠	الشركة الإلكترونية لخدمات الإدارة فى مجال صناديق الإستثمار
	٤٠٠ ٠٠٠	٤٠٠ ٠٠٠	إجمالي الإستثمارات فى شركات شقيقة
	٣٢٦ ٢٢٢ ٣٢١	٢٢٩ ٣٧٧ ٣٤١	يخصم: الإضمحلال فى الإستثمارات*
	(٢٩ ٢١٥ ٤٢٩)	(٢٩ ٢١٥ ٤٢٩)	
	٢٩٧ ٠٠٦ ٨٩٢	٢٠٠ ١٦١ ٩١٢	إجمالي الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة

**تم تأسيس شركة نيو فرونتير سيكورتييز (الولايات المتحدة الأمريكية) بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠١٦ ولم يتم إصدار رأس المال للشركة حتى تاريخه وتقوم إدارة الشركة حالياً لتوثيق الوضع القانوني لتلك الشركة.

٧- قروض لأطراف ذات علاقة

الشركة الممنوح لها القرض	عمله القرض	تاريخ القرض	مدة القرض	قيمة أصل القرض	القيمة الدفترية للقرض فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	قيمة الفائدة الدائنة على قائمة الدخل ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	القيمة الدفترية للقرض فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
بتون لتداول الأوراق المالية	جنيه مصرى	١٧ أكتوبر ٢٠١٩	عامين	*٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-	١٨٨ ٦٦٤	٥ ٠٠٠ ٠٠٠
بتون لتداول الأوراق المالية	جنيه مصرى	٢٤ أكتوبر ٢٠١٩	عامين	٩٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٩ ٧٧٠ ٠٤٤	٩٥ ٠٠٠ ٠٠٠
بتون لتداول الأوراق المالية	جنيه مصرى	٤ نوفمبر ٢٠١٩	عامين	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٩٠ ٧٠٧	٥ ٠٠٠ ٠٠٠
بتون لتداول الأوراق المالية	جنيه مصرى	١٤ نوفمبر ٢٠١٩	عامين	*١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٥٦٥ ٩٩١	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠
بتون لتداول الأوراق المالية	جنيه مصرى	١٩ يوليو ٢٠٢٠	عامين	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٤٥٦ ١٦٤	-
بتون سيكورتييز هولدنغ	جنيه مصرى	١ مارس ٢٠٢٠	عامين	٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٤٧ ٥٩٦	-
بتون سيكورتييز هولدنغ	جنيه مصرى	١٨ مارس ٢٠٢٠	عامين	١١ ٥٠٠ ٠٠٠	١١ ٥٠٠ ٠٠٠	٩٩٣ ٩٦٢	-
بتون لصانع السوق	جنيه مصرى	٢٠ أبريل ٢٠٢٠	عامين	٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٣٦ ٨٩٠	-
بتون لصانع السوق	جنيه مصرى	٢ نوفمبر ٢٠٢٠	عامين	٧ ٧٠٠ ٠٠٠	٧ ٧٠٠ ٠٠٠	١٣٠ ٧٩٥	-
بتون لإدارة صناديق الإستثمار	جنيه مصرى	١ سبتمبر ٢٠٢٠	عامين	*٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-	١٣٩ ٧١٢	-
إجمالي قروض لأطراف ذات علاقة					١٤٠ ٢٠٠ ٠٠٠	١٤ ٩٢٠ ٥٢٥	١٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠

*تم السداد خلال العام

شركة بلتون المالية القابضة (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى ما لم يرد بخلاف ذلك)

وتتمثل قروض لأطراف ذات علاقة فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
-	٧٠.٠٠٠.٠٠٠	أرصدة متداولة
١٢٠.٠٠٠.٠٠٠	٧٠.٢٠٠.٠٠٠	أرصدة غير متداولة
١٢٠.٠٠٠.٠٠٠	١٤٠.٢٠٠.٠٠٠	

٨- أصول (التزامات) ضريبية مؤجلة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
		الالتزامات الضريبية المؤجلة عن اهلاك أصول ثابتة
(١ ٨٣١ ٦١١)	(٢ ٣٤٧ ٥٦٨)	الالتزامات الضريبية المؤجلة في أول العام
(٥١٥ ٩٥٧)	(٢٧٠ ٢٨٩)	الحركة خلال العام (المحمل علي قائمة الدخل)
(٢ ٣٤٧ ٥٦٨)	(٢ ٦١٧ ٨٥٧)	الالتزامات الضريبية المؤجلة في نهاية العام
		الأصول الضريبية المؤجلة عن فروق ترجمة عملات اجنبية (غير محققة)
٣٥١ ٦٠٣	٤ ٥١٤ ٧٧٢	الالتزامات الضريبية المؤجلة في أول العام
٤ ١٦٣ ١٦٩	١٤١ ٤٧٩	الحركة خلال العام (المحمل علي قائمة الدخل)
٤ ٥١٤ ٧٧٢	٤ ٦٥٦ ٢٥١	الأصول الضريبية المؤجلة في نهاية العام
٢ ١٦٧ ٢٠٤	٢ ٠٣٨ ٣٩٤	اجمالي الأصول (التزامات) ضريبية مؤجلة

٩- أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	طبيعة الحساب	طبيعة العلاقة	
٤٠١ ٢٥١ ٠٥٤	٣٥٣ ١١٥ ٢٣٤	حساب جارى	شركة تابعة	شركة نيو فرونتير سيكوريتيز (الولايات المتحدة الأمريكية)
١٠ ٣٠٠ ١٣٦	-	حساب جارى	شركة تابعة	شركة بلتون لإدارة صناديق الإستثمار
٢٨ ٧٥٠ ٨٩٩	١١ ٢٤٧ ٢٩٠	حساب جارى	شركة تابعة	شركة بلتون لتكنولوجيا المعلومات
١ ٤٨٣ ٣١٥	-	حساب جارى	شركة تابعة	شركة بلتون لتداول الأوراق المالية
٧٢ ٧٠٨	٧٢ ٧٠٨	حساب جارى	شركة تابعة	شركة بلتون الدولية لتداول الاوراق المالية ليبيا
١١٧ ٢٢٦	-	حساب جارى	شركة تابعة	Auerbach Grayson & Company
-	٣٧٩ ١٣٧	حساب جارى	شركة تابعة	بلتون للتاجير التمويلي
-	٧٨٤ ٤٧٧	حساب جارى	شركة تابعة	بلتون للتمويل الاستهلاكي
-	٦٠٩ ٣٨٧	حساب جارى	شركة تابعة	بلتون للوساطة فى السندات
-	١ ٧٠٥ ٣٣١	حساب جارى	شركة تابعة	بلتون لرأس مال المخاطر
-	٣٤ ٠٩١	حساب جارى	شركة تابعة	بلتون لصناعات السوق
-	٣١٧ ٦٨١	حساب جارى	شركة تابعة	بلتون سيكوريتيز هولدنجز
٤٤١ ٩٧٥ ٣٣٨	٣٦٨ ٢٦٥ ٣٣٦			اجمالي أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة
(٢٧٦ ٣٨٣ ١٨٦)	(٣٥٣ ١٨٧ ٩٤٢)			يخصم: الاضمحلال في الأرصدة المستحقة علي الأطراف ذات العلاقة*
١٦٥ ٥٩٢ ١٥٢	١٥ ٠٧٧ ٣٩٤			

*حركة الاضمحلال في الأرصدة المستحقة على الأطراف ذات العلاقة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	المكون خلال العام	فروق تقييم عملات اجنبية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(٢٧٦ ٣١٠ ٤٧٨)	(٨٢ ٣١٧ ١٨٦)	٥ ٥١٢ ٤٣٠	(٣٥٣ ١١٥ ٢٣٤)
(٧٢ ٧٠٨)	-	-	(٧٢ ٧٠٨)
(٢٧٦ ٣٨٣ ١٨٦)	(٨٢ ٣١٧ ١٨٦)	٥ ٥١٢ ٤٣٠	(٣٥٣ ١٨٧ ٩٤٢)

١٠ - نقدية وأرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
١٤٦ ٩٢٠	٥ ٩١٥ ٩٦٧	حسابات جارية بالبنوك (عملة محلية)
٥٠ ٧٥٥	٤٥ ١٦٥ ١٢٨	حسابات جارية بالبنوك (عملة اجنبية)
١٧٩ ٤٠٠	٤٠ ٦١٥	ودائع لاجل قصيرة الاجل (اقل من ثلاثة اشهر)
٣٧٧ ٠٧٥	٥١ ١٢١ ٧١٠	اجمالي نقدية وأرصدة لدى البنوك

لغرض اعداد قائمة التدفقات النقدية يتمثل رصيد النقدية و ما في حكمها بقائمة التدفقات النقدية فيما يلي:

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر		
٢٠١٩	٢٠٢٠	
٣٧٧ ٠٧٥	٥١ ١٢١ ٧١٠	نقدية وأرصدة لدى البنوك
٣٧٧ ٠٧٥	٥١ ١٢١ ٧١٠	اجمالي نقدية و ما في حكمها

١١ - رأس المال

- حدد رأس المال المرخص به بمبلغ مليار جنيه مصري ورأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٥٩٦ ٤٨٣ ٣٢٥ جنيه مصري موزعا علي ١٦٢ ٧٤١ ٧٩٨ سهم بقيمة اسميه ٢ جنيه مصري لكل سهم.
- وبتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٥ قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ١٢ ٥٤٨ ٣٦٢ جنيه مصري من الارباح المرحله بإصدار أسهم مجانيه للمساهمين، وبتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٦ تم تسجيل تلك الزيادة بالسجل التجاري للشركة. ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٩٥٨ ٠٣١ ٣٣٨ ٠٣١ جنيه مصري موزعا علي ٩٧٩ ٠١٥ ١٦٩ سهم بقيمة اسميه ٢ جنيه مصري لكل سهم.
- بتاريخ ١ أغسطس ٢٠١٩ وافقت الجمعية العامة العادية للشركة زيادة رأس مال الشركة المصدر من ٩٥٨ ٠٣١ ٣٣٨ جنيه مصري إلى ٨٩٨ ٤٠٣ ٣٨٨ جنيه مصري بالقيمة الاسمية لصالح قدامى المساهمين بزيادة قدرها ٤٣٠ ٣٧١ ٥٦٠ جنيه مصري مقسم على عدد ٢٨٠ ١٨٥ ٧١٥ سهم قيمة كل سهم اثنين جنيه مصري واقترح تداول حقوق الأولوية في الاكتتاب منفصلاً عن السهم الأصلي، على أن يتم سداد قيمة الزيادة في رأس مال الشركة المصدر إما نقداً و/ أو عن طريق استخدام الديون النقدية المستحقة الأداء للمكتب قبل الشركة بحسب نسبة مساهمته وأيضا اكتتاب المساهم الرئيسي بقيمة مديونيته في زيادة رأسمال الشركة و جاري استخراج الموافقة النهائية من الإدارة المختصة بالهيئة.
- وبالإشارة الى موافقة الهيئة رقم ٢١٦٧ بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٩ على زياده راس المال المصدر من ٩٥٨ ٠٣١ ٣٣٨ جنيه مصري الى ٨٩٨ ٤٠٣ ٣٨٨ جنيه مصري بزيادة قدرها ٤٣٠ ٣٧١ ٥٦٠ جنيه مصري لعدد ٢٨٠ ١٨٥ ٧١٥ سهم لقدامى المساهمين بقيمة اسمية ٢ جنيه مصري للسهم الواحد ومصاريف اصدار ٢ قرش .
- وقد تم فتح الاكتتاب بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٩ واغلق بنهاية ١٩ يناير ٢٠٢٠ .
- و قد تم الاكتتاب في عدد ٦٦٤ ٦٣٦ ٢٧٦ سهم من الاسهم المطروحة عن طريق البنك العربي الافريقي الدولي بنسبة ٧٣ ٩٨ % من اجمالي عدد الاسهم بقيمة اجمالية ٣٢٨ ٠١٣ ١٦١ جنيه مصري بالاضافة الى الارصده الدائنة المستحقة لشركة اوراسكوم للاستثمار القابضة بقيمة ٣٩٢ ٢٦٠ ٠٠٠ جم بالاضافة الي مصاريف اصدار قدرها ٧٣٣ ٧٣٢ ٥ جم.
- وبذلك يصبح رأس المال المصدر و المدفوع ٢٨٦ ٣٠٥ ٨٩١ جنيه مصري موزعا علي ٦٤٣ ٦٥٢ ٤٤٥ سهم بقيمة اسمية ٢ جنيه مصري للسهم و رأس المال المرخص به ١ مليار جنيه مصري . هذا وتم التاشير بزيادة راس المال في السجل التجاري بتاريخ ٨ مارس ٢٠٢٠ .

شركة بلتون المالية القابضة (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى ما لم يرد بخلاف ذلك)

١٢- الاحتياطي القانوني

طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وللنظام الأساسي للشركة فإن ٥٪ من صافي الربح السنوي يجب تحويله إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال تتوقف الشركة بعدها عن تكوين احتياطي إلا إذا نقص الإحتياطي عن ٥٠٪ من رأس المال المصدر وهو غير قابل للتوزيع، ويتعين على الشركة العودة إلى إقتطاع الإحتياطي القانوني متى انخفض رصيده عن ٥٠٪ من رأس المال.

١٣- قروض من أطراف ذات علاقة

عمله القرض	تاريخ القرض	مدة القرض	قيمة أصل القرض	القيمة الدفترية للقرض في	قيمة الفائدة الدائنة على قائمة الدخل	القيمة الدفترية للقرض في
				٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
شركة بلتون لترويج وتغطية الاكتتاب	٢٨ أكتوبر ٢٠١٨	عامين	*١٢٩٠٠٠٠٠	-	٧٢٠ ٢٠٢	١٠٠٠٠٠٠٠
شركة بلتون القابضة للاستثمارات - المنطقة الحرة	١٤ يناير ٢٠١٩	عامين	١٨١١٢٥٠٠	١٨٠٧٨٠٠٠	٤٤٧ ٥٩٢	-
شركة بلتون القابضة للاستثمارات - المنطقة الحرة	٢٠ يناير ٢٠١٩	عامين	١٢٠٦١٩٩٥	١٠٦٣٤٥٨٠	٢٧٣ ٢٢١	١٠٨٥١٠٦٠
شركة بلتون لتداول الأوراق المالية	٢٥ يوليو ٢٠١٩	عامين	*٥٠٠٠٠٠٠	-	١٤٣ ١٥١	٥٠٠٠٠٠٠٠
شركة بلتون لتداول الأوراق المالية	٢٥ أغسطس ٢٠١٩	عامين	*١٨٠٠٠٠٠	-	٣٧ ٩٧٣	١٨٠٠٠٠٠٠
شركة بلتون لترويج وتغطية الاكتتاب	٢٣ سبتمبر ٢٠١٩	عامين	٥٩٠٠٠٠٠	٥٩٠٠٠٠٠٠	٦٦٠ ٣١٥	٥٩٠٠٠٠٠٠
شركة بلتون لتداول الأوراق المالية	٢٦ سبتمبر ٢٠١٩	عامين	*٦٠٠٠٠٠٠	-	١٧١ ٧٨١	٦٠٠٠٠٠٠٠
شركة بلتون لتداول الأوراق المالية	١ أكتوبر ٢٠١٩	عامين	*١٥٠٠٠٠٠	-	٣١ ٦٤٤	١٥٠٠٠٠٠٠
شركة بلتون لتداول الأوراق المالية	٢٣ أكتوبر ٢٠١٩	عامين	*٣٠٠٠٠٠٠	-	٨٥ ٨٩٠	٣٠٠٠٠٠٠٠
شركة بلتون لتداول الأوراق المالية	٢٥ نوفمبر ٢٠١٩	عامين	*٤٠٠٠٠٠٠	-	١١٤ ٥٢١	٤٠٠٠٠٠٠٠
شركة بلتون لتداول الأوراق المالية	١٢ ديسمبر ٢٠١٩	عامين	*٩٠٠٠٠٠٠	-	١٨ ٩٨٦	٩٠٠٠٠٠٠٠
شركة بلتون لتداول الأوراق المالية	٢٥ ديسمبر ٢٠١٩	عامين	*٥٥٠٠٠٠٠	-	١٥٧ ٤٦٦	٥٥٠٠٠٠٠٠
شركة بلتون لتداول الأوراق المالية	٢٠ يناير ٢٠٢٠	عامين	*٧٠٠٠٠٠٠	-	١١٠ ٧٥٣	-
شركة بلتون لتداول الأوراق المالية	٢٢ يناير ٢٠٢٠	عامين	*٤٠٠٠٠٠٠	-	٨٢ ٨٧٦	-
بلتون للتمويل العقاري	٢٣ فبراير ٢٠٢٠	عامين	١٢٥٠٠٠٠٠	١٠٤٩٦٩٧١	١١٤٤ ١١٩	-
بلتون للتاجير التمويلي	٢٣ فبراير ٢٠٢٠	عامين	١٢٥٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠٠٠	١١٤٩ ٤٠١	-
بلتون سيكورتيز هولدينج	٥ مارس ٢٠٢٠	عامين	*٧٠٠٠٠٠٠	-	٣٢ ٣٩٤	-
شركة بلتون لتداول الأوراق المالية	٣٠ أبريل ٢٠٢٠	عامين	*٥٠٠٠٠٠٠	-	٧ ٥٥١	-
شركة بلتون لتداول الأوراق المالية	٤ مايو ٢٠٢٠	عامين	*٣٢٢٤٠٠٠	-	١٩٠٤	-
شركة بلتون القابضة للاستثمارات - المنطقة الحرة	١٧ يونية ٢٠٢٠	عامين	٦٤٤٨٠٠٠	٦٢٨٨٠٠٠	١٧ ١٩٥	-
بلتون للوساطة في السندات	٣ سبتمبر ٢٠٢٠	عامين	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٤٩ ٤٥٢	-
بلتون القابضة للاستثمارات	١٦ سبتمبر ٢٠٢٠	عامين	١٥٧٥٠٠٠	١٥٧٢٠٠٠	١١ ٧٩٩	-
شركة بلتون لترويج وتغطية الاكتتاب	٢٤ نوفمبر ٢٠٢٠	عامين	١٥٠٠٠٠٠٠	١٤٥٥٧٦٢٤	١٦٨٢ ٢١٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠
شركة بلتون لتداول الأوراق المالية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	عامين	٣٧٨٥٠٠٠	٣٧٨٥٠٠٠	١٠٦٤	-
				٩٣٨١٢١٧٥	٧٤٥٣٤٦٠	٦٩٤٥١٠٦٠

*تم السداد خلال العام

شركة بلتون المالية القابضة (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يرد بخلاف ذلك)

وتتمثل قروض من أطراف ذات علاقة فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
١٠.٠٠٠.٠٠٠	٣٤.٦١٢.٥٨٠	أرصدة متداولة
٥٩.٤٥١.٠٦٠	٥٩.١٩٩.٥٩٥	أرصدة غير متداولة
٦٩.٤٥١.٠٦٠	٩٣.٨١٢.١٧٥	

١٤- قروض متداولة

بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١٩ تم الحصول على تمويل قصير الأجل من شركة أوراسكوم للاستثمارات القابضة (مساهم) بمبلغ ١,٥٥ مليون دولار أمريكي وذلك بغرض الاكتتاب في زيادة رأس المال الخاص بشركة اسهم شركة Auerbach Grayson & Company بالولايات المتحدة الأمريكية (شركة تابعة لشركة نيو فرونتير).
وبتاريخ ١ أغسطس ٢٠١٩ وافقت الجمعية العامة العادية علي تحويل المبلغ لقرض مساند بحد أقصى ٢ مليون دولار أمريكي.
تم سداد جزء من القرض خلال الفترة ليصبح الرصيد الحالي ١.٥٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي بما يعادل ١٦.٥٠٦.٠٠٠ جنيه مصري مقابل ٤١٧.١٢٢.٠٠٠ مليون جنية مصري لعام ٢٠١٩، تم تحميل فوائد على قائمة الداخلة بقيمة ٢.١٣٩.٣٢٩ جنيه مصري (ايضاح رقم ١١).

١٥- مخصصات

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
٦.١٨٠.٠٢٢	٦.٠٢٩.١٢٧	الرصيد أول العام
١١.٣٣٩	١٠.٣١٤٦	المكون خلال العام
(١.٦٢٢.٢٣٤)	(٧٠.٦٠٨)	مستخدم خلال العام
٦.٠٢٩.١٢٧	٦.٠٦١.٦٦٥	الرصيد آخر العام

١٦- التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
٢٠.٦٩٧	١٧١.٩٩٩	الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
٤.٣٩٢.٧٩٠	٨.٦٧٢.٤٧٦	مصروفات مستحقة
١٧٩.٠٥٣	٤.٤٧٦.٥٥٣	موردون
٥٩١.٩٧٤	٥٩١.٩٧٤	توزيعات أرباح عاملين مستحقة
٦.١٣٧.٦٩٠	١٢.٠٣٨.٣٥١	فوائد مستحقة - قروض من أطراف ذات علاقة
٧٧٤.٤٩٩	١.٣٤٨.٤١٢	أرصدة دائنة متنوعة
١٢.٠٩٦.٧٠٣	٢٧.٢٩٩.٧٦٥	إجمالي التزامات أخرى

١٧- أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	طبيعة الحساب	طبيعة العلاقة	
٨٥٠.٦٩٣	١.٠٢١.٦٢٣	حساب جارى	شركة شقيقة	الشركة الدولية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار
٢٥.٨٩٨.٧٨٢	٢٧.٠٨٠.٨٩٦	حساب جارى	شركة تابعة	شركة بلتون القابضة للإستثمارات-المنطقة الحرة
١.٨٠١.٧٣٠	-	حساب جارى	شركة تابعة	شركة بلتون لترويج وتغطية الاكتتاب
-	٢٨.٧٠٩	حساب جارى	شركة شقيقة	الشركة الإلكترونية لخدمات الإدارة
-	١.٤١٠.٤٥٨	حساب جارى	شركة تابعة	شركة بلتون لإدارة صناديق الإستثمار
-	٢.٩٣٩.٨٩١	حساب جارى	شركة تابعة	شركة بلتون لتداول الأوراق المالية
٢٨.٥٥١.٢٠٥	٣٢.٤٨١.٥٧٧			إجمالي أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة

شركة بلتون المالية القابضة (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يرد بخلاف ذلك)

١٨ - إيرادات الرسوم والعمولات

السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر		
٢٠١٩	٢٠٢٠	
٤٢٣ ٩٠٣	٢٠ ٧٠١	أتعاب إدارة محافظ صناديق الإستثمار
٤٢٣ ٩٠٣	٢٠ ٧٠١	

١٩ - إيرادات/ (مصروفات) الفوائد

السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر		
٢٠١٩	٢٠٢٠	
		إيرادات اصول مالية بالتكلفة
١٠٢ ٥٩١	٥ ٥٧٤ ٩٠٣	فوائد دائنة - بنوك
٦ ٣٥٨ ٤٩٥	١٤ ٩٢٠ ٥٢٥	فوائد دائنة - قروض لاطراف ذات علاقة (ايضاح رقم ٧)
		دخل الفوائد من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٢٠ ٠٤٨	٥ ٠٦٥	العائد على أذون الخزانة
٦ ٤٨١ ١٣٤	٢٠ ٥٠٠ ٤٩٣	دخل الفوائد من الأدوات المالية
		الفوائد على الالتزامات المالية
(١٠ ٥٣٦ ٩٠٦)	(٧ ٤٥٣ ٤٦٠)	فوائد القروض من الاطراف ذات العلاقة (ايضاح رقم ١٣)
(٤١٧ ٧٧١)	(٢ ١٣٩ ٣٢٩)	فائدة قرض متداول (ايضاح رقم ١٤)
-	(٥٩٣ ١٢٨)	فائدة على التزامات الإيجار
(٥ ٥٧١ ٠٠٨)	(١٢ ٤٥٢ ٢٣١)	مصروفات تمويلية
(١٦ ٥٢٥ ٦٨٥)	(٢٢ ٦٣٨ ١٤٨)	الفوائد على الالتزامات المالية
(١٠ ٠٤٤ ٥٥١)	(٢ ١٣٧ ٦٥٥)	صافي دخل الفوائد

٢٠ - مصاريف التشغيل الأخرى

تتمثل المصاريف العمومية والإدارية في التكاليف المتعلقة بالإيجار والصيانة والخطوط المترابطة والسفر والنقل وما إلى ذلك.

٢١ - مصروف ضريبة الدخل

السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر		
٢٠١٩	٢٠٢٠	
(٩٦ ١٦١)	(٣ ١٩٠)	ضريبة الدخل الجارية
٣ ٦٤٧ ٢١٢	(١٢٨ ٨١٠)	ضريبة الدخل الموجه
٣ ٥٥١ ٠٥١	(١٣٢ ٠٠٠)	مصروف ضريبة الدخل

٢٢ - نصيب السهم الأساسي من صافي خسائر العام

تم احتساب نصيب السهم من صافي خسائر العام بناءً على المتوسط المرجح لعدد الاسهم خلال العام كما يلي:

السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر		
٢٠١٩	٢٠٢٠	
(٢٠٢ ٤٢٩ ٦٦٣)	(١٦١ ١٩٨ ٠٥٠)	صافي (خسائر) الشركة خلال العام
١٦٩ ٠١٥ ٩٧٩	٣٩٤ ٢٥٥ ٦٦٧	المتوسط المرجح للأسهم خلال العام
(١,٢٠)	(٠,٤١)	نصيب السهم من صافي خسائر العام (جنيه/ سهم)

٢٣- الترتيبات المشتركة (عمليات مشتركة)

طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٣) "الترتيبات المشتركة" فقد تم الاعتراف بنصيب الشركة في أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات الترتيب المشترك والذي يمثل ٤٩% من شركة مصر بلتون لإدارة صناديق الإستثمار ضمن أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات الشركة. تمتلك الشركة ٤٩% من شركة مصر بلتون لإدارة صناديق الإستثمار كما تمتلك الشركة "القابضة شركة بلتون المالية القابضة" ١% من رأس مال الشركة المستثمر بها. وتتمتع الشركة والشركة القابضة مع أحد البنوك بسيطرة مشتركة علي الإدارات المرتبطة بالأنشطة للشركة المستثمر بها. بالإشارة الي المكائبات الواردة من بنك مصر بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠١٩ بعدم تجديد التعاقد المبرم مابين البنك والشركة لإدارة صناديق استثمار بنك مصر النقدي بالجنية واليورو والدولار الذي ينتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. وبالإشارة الي الدعوة التي تم توجيهها الي حملة وثائق صندوق بنك مصر للتأمين و صندوق بنك القاهرة بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠٢٠ بتغيير مدير الصندوق شركة مصر بلتون لإدارة الصناديق الي شركة بلتون لإدارة صناديق الإستثمار والتي تم الموافقة عليها واعتمادها من الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٧ ابريل ٢٠٢٠. وبناء على ما سبق فإنه لن يكون هناك أي صناديق تحت إدارة الشركة خلال الفترات المقبلة ولذلك وافق مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٩ علي تفويض السيد رئيس مجلس الإدارة في تحديد موعد وتوجيه الدعوة لعقد جمعية العامة للنظر في وقف نشاط الشركة لمدة عام مؤقتا هذا وتم عقد الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ وتم الموافقة على وقف نشاط الشركة مؤقتا لمدة عام من تاريخ انعقاد الجمعية الغير العادية. ويبين الجدول التالي نصيب الشركة في أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات الترتيب المشترك "شركة مصر بلتون لإدارة صناديق الإستثمار" والتي تم ادراجها ضمن القوائم المالية للشركة:

بنود المركز المالي		في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
الأصول			
أصول أخرى - غير متداولة	٢٥٠	٢٥٠	
إستثمارات في شركات شقيقة ومشروعات مشتركة	(٥٠.٠٠٠)	(٥٠.٠٠٠)	
عملاء	٦٢١	٣٩ ٤٣٢	
أصول أخرى - متداولة	٩٦٦	٩٠٨٣	
ارصدة مستحقة على اطراف ذات علاقة	٦١ ٣٩٣	١١٨ ٩٤٥	
النقدية وأرصدة لدي البنوك	٤٥ ٩٩٠	١٨١ ٦٧٩	
اجمالي الأصول	٥٩ ٢٢٠	٢٩٩ ٣٨٩	
حقوق الملكية والإلتزامات			
الأرباح المرحلة	٢٢ ٨٧٢	١٨٥ ٢٢٠	
التزامات ضرائب الدخل الجارية	٢ ١٧٧	٩٢ ١٥١	
التزامات أخرى	٣٤ ١٧١	٢٢ ٠١٨	
اجمالي حقوق الملكية والإلتزامات	٥٩ ٢٢٠	٢٩٩ ٣٨٩	
السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر			
بنود قائمة الدخل			
إيرادات			
أتعاب إدارة صناديق الإستثمار	٢٠ ٧٠١	٤٢٣ ٩٠٣	
إيرادات أصول مالية	١٠ ٥٦٦	٢٧ ٥٧٧	
إجمالي إيرادات وأرباح	٣١ ٢٦٧	٤٥١ ٤٨٠	
مصروفات			
أجور ومرتببات وما في حكمها	(٢٠ ٢٥٠)	(٢٧ ٠٢٣)	
مصروفات نشاط	(١ ٧٧٦)	(٢٤ ٠٥٥)	
أرباح (خسائر) ترجمة عملات أجنبية	(٩٣)	(٧٤١)	
صافي أرباح العام قبل الضريبة	٩ ١٤٨	٣٩٩ ٦٦١	
ضريبة الدخل الجارية	(٣ ١٩٠)	(٩٦ ١٦١)	
صافي أرباح العام بعد الضريبة	٥ ٩٥٨	٣٠٣ ٥٠٠	

تم استبعاد نصيب الشركة في توزيع الأرباح العملية المشتركة من الإيرادات الأخرى بالشركة بمبلغ ١٥٩ ٨٨٧ جنيه مصري.

٢٤- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة فيما يلي:

- الأرصدة المستحقة من وإلى الأطراف ذات العلاقة و التي تم الإفصاح عنها ضمن الإيضاح رقم (٩) و (١٧) والذي يتضمن أيضاً طبيعة العلاقة مع كل شركة وكذلك طبيعة الحساب.
- هذا وتمثل المعاملات التي تمت خلال العام على الحسابات ذات الطبيعة الجارية في المصروفات المسددة بالنيابة عن الشركة، أو ما قامت الشركة بسداده بالنيابة عن تلك الأطراف، بالإضافة إلى تحويلات الأرصدة بين تلك الأطراف (إن وجدت). وهذه المعاملات المدرجة ضمن الحسابات - والتي تعتبر في جوهرها تحويلات من وإلى الشركة - في طبيعتها قصيرة الأجل ولا تتضمن أى فائدة تمويلية.
- قروض من ولأطراف ذات علاقة و التي تم الإفصاح عنها ضمن الإيضاح رقم (٧) و (١٣) و يتضمن أيضاً قيمة العائد المتفق عليه.

٢٥- الموقف الضريبي

أ- الضريبة على أرباح شركات الأموال

الشركة خاضعة لأحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولانتهه التنفيذية.
وقد تم تقديم الاقرارات الضريبية للشركة عن الأعوام من تاريخ التأسيس وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ فى المواعيد القانونية طبقاً لاحكام قانون
الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

- السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠٠٩:

تم الفحص والسداد من بداية النشاط وإلى ٢٠٠٩

- السنوات من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٦:

تم الفحص وقيد الاعتماد من المأمورية لإصدار النماذج

- السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤:

تم الفحص والاطار والاطار والاطار ومحالة إلى لجنة الطعن

- عام ٢٠١٧:

خارج العينة.

- عام ٢٠١٨:

تم الإعداد للفحص عن سنوات لم تفحص من قبل في ضوء عينة الفحص.

- عام ٢٠١٩:

تم الإعداد للفحص حتى عام ٢٠١٩

ب- ضرائب الأجور والمرتببات

تقوم الشركة باستقطاع الضريبة على المرتببات وما في حكمها وتوريدها شهرياً في المواعيد المقررة قانوناً

- السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٧:

تم الفحص والسداد من بداية النشاط وإلى ٢٠١٧

- السنوات من ٢٠١٨ حتى ٢٠١٩:

تم الإعداد للفحص حتى عام ٢٠١٩ بعد تقديم تسويات ٢٠٢١

ج- ضريبة الدمغة

تقوم الشركة بتوريد المبالغ المخصومة تحت حساب الضريبة في المواعيد القانونية

- السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٢:

تم الفحص والسداد من بداية النشاط وإلى ٢٠١٢

- السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨:

تم الإعداد للفحص من قبل الشركة وسلمت لأمور الدمغة فعلياً

- عام ٢٠١٩:

تم الإعداد للفحص حتى عام ٢٠١٩

١-٢٧ المعاملات بالعملة الأجنبية

- يتم ترجمة المعاملات الأجنبية بعملة التعامل بسعر الصرف في تواريخ المعاملات.
- والأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها بعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ اعداد القوائم المالية.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة.
- وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في الأرباح أو الخسائر. وباستثناء، فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الأخر:
- الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الاضمحلال، حيث يتم إعادة تبويب فروق العملة بنود الدخل الشامل الأخر الي الأرباح أو الخسائر).
- الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.
- أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

٢-٢٧ الأصول الثابتة و اهلاكتها

أ- الاعتراف الأولي والقياس

- يتم الاعتراف بالأصول الثابتة بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر اضمحلال ان وجد وإذا كانت المكونات الجوهرية ليند من بنود الأصول الثابتة لها أعمار إنتاجية مختلفة، فإنه يتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) ضمن تلك الأصول الثابتة.
 - يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند من بنود الاصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.
 - يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول الثابتة في قائمة الدخل.
- ب- التكاليف اللاحقة للاقتناء
- ت- يتم رسمة النفقات اللاحقة على الاقتناء على الأصل فقط إذا كان من المتوقع أن ينشأ عنها تدفق منفعة اقتصادية مستقبلية للشركة.
- ت- يتم إهلاك قيمة الأصول القابلة للإهلاك - والتي تتمثل في تكلفة الأصل مخصوماً منها قيمته التخريدية - وفقاً (لطريقة القسط الثابت) وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول، ويتم تحميل الإهلاك على قائمة الدخل. لا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدر للفترة الحالية والفترة المقارنة:

بيان العمر الإنتاجي المقدر بالسنوات

بيان	العمر الإنتاجي المقدر بالسنوات
مباني	٥٠
تحسينات مباني مؤجرة	٥
أجهزه كهربائية	٥
أجهزة حاسب آلي وبرامج	٣
أثاث	٥
أجهزه اتصالات	٥
وسائل نقل	٥
أصول حق انتفاع	٥

وتقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول الثابتة القابلة للإهلاك عندما تقع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد، ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية، وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى، ويتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد الأصول الثابتة وذلك بمقارنة صافي القيمة البيعية بالقيمة الدفترية، ويتم إدراج تلك الأرباح أو (الخسائر) ضمن إيرادات أو (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

٣-٢٧ الأدوات المالية

السياسات المطبقة في ١ يناير ٢٠٢٠

- تم الاعتراف بالاثر التراكمي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) علي ارصدة الأصول و الالتزامات المالية و الأرباح المرحلة في ١ يناير ٢٠٢٠ و لم يتم تعديل ارقام المقارنة .
- اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٠ ، غيّر معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) بشكل كبير المحاسبة والتقارير المالية في ثلاثة مجالات رئيسية: تصنيف وقياس الأصول المالية ، والاضمحلال ومحاسبة التحوط.

١-٣-٢٧ نموذج الاعمال والتصنيف والقياس

نموذج الاعمال

- تحدد الشركة طبيعة نموذج الاعمال من خلال النظر في الطريقة التي تدار بها الاصول المالية لتحقيق هدف الاعمال على النحو الذي تحدده الإدارة.
- عند الاعتراف الاولي ، يتم تصنيف الاصول المالية على أنها مقاسة على النحو التالي:

- التكلفة المستهلكة ("AC")
 - القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ("FVOCI"). أو
 - القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ("FVTPL")
- لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الاعتراف الأولي بها إلا إذا قامت الشركة بتغيير نموذج أعماله الإدارة الأصول المالية ، وفي هذه الحالة يتم إعادة تبويب جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.
- يتم قياس أداة الدين بالتكلفة المستهلكة إذا استوفت الشروط التالية:
- يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بأصول مالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. و
 - ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة تكون فقط مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة على المبلغ المستحق السداد.
- يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفت الشرطين التاليين:
- يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية ؛ و
 - ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية تكون فقط مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة على المبلغ المستحق السداد.
- عند الاعتراف الأولي بإستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة يمكن للشركة أن تقوم باختيار لا رجعه فيه بأن تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر، التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للإستثمار، يتم اجراء هذا الاختيار لكل أداة على حده.
- الأصول المالية التي لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم تبويبها على أنها مبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية.
- عند الاعتراف الأولي فإنه يمكن للشركة، أن تخصص-بشكل غير قابل للإلغاء- أصلا مالياً يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري - عدم الثبات في القياس أو الاعتراف (يشار إليه -أحيانا-على أنه "عدم اتساق محاسبي") والذي قد ينشأ خلاف ذلك.
- تقييم نموذج الأعمال**
- تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال ويتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:
- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات عملياً. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية ، والحفاظ على ملف تعريف معدل فائدة معين ، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو التدفقات النقدية المتوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
 - كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة الشركة بها؛
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
 - كيفية تعويض مديري الأعمال - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛ و
 - تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.
- إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للإستبعاد لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتفق مع اعتراف الشركة المستمر بالأصول.
- يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الأصول المالية – تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة

لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي وتكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (خطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة، تأخذ الشركة في إعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلي هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة في إعتبارها:

- الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية؛
- الشروط التي قد تعدل معدل القسائم التعاقدية ، بما في ذلك ميزات المعدل المتغير؛
- ميزات الدفع المسبق والإضافات؛ و
- الشروط التي تقصر مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال ، ميزات غير قابلة للاستعادة).
- تتماشى ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدفوعة من الأصل والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشمل تعويضًا معقولاً عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة، للأصول المالية التي يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الاسمية التعاقدية، وهي ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدية بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تتضمن أيضًا تعويضًا معقولاً للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الاعتراف الأولي.

الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تقاس الأصول المالية لاحقًا بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه أي عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

تقاس الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة لاحقًا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الاضمحلال.

أدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إيرادات الفوائد، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر. تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقًا بالقيمة العادلة. إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر.

صافي الأرباح والخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الإستبعاد، مجمع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تويبه ليصبح ضمن الأرباح والخسائر.

استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقًا بالقيمة العادلة. توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح والخسائر ما لم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استردادًا لجزء من تكلفة الاستثمار.

صافي الأرباح والخسائر الأخرى التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تويبها على الإطلاق ضمن الأرباح أو الخسائر.

الإلتزامات المالية – التوييب والقياس واللاحق والأرباح والخسائر

يتم توييب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
يتم توييب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم توييبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم توييبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.
يتم قياس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح والخسائر.
الإلتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقًا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم الاعتراف بمصروف الفوائد وأرباح وخسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

الإستبعاد

الأصول المالية

تقوم الشركة بإستبعاد الأصل المالي عند إنقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لإستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.
تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزها المالي، ولكنها تحتفظ بكافة مخاطر ومنافع الأصول المحولة في هذه الحالة لا يتم إستبعاد الأصول المحولة.

التزامات مالية

يتم إستبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم سداد الإلتزامات التعاقدية أو الغائها أو انقضاء مدتها.
تقوم الشركة أيضًا بإستبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها والتدفقات النقدية للإلتزامات المعدلة تختلف اختلافًا جوهريًا ، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالإلتزامات المالية الجديدة على أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.
عند إستبعاد الإلتزامات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو التتزامات مقترضة) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر.

٢٧-٣-٢ اضمحلال:

وفقًا لما يسمح به معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) ، تطبق الشركة نموذجين لاضمحلال الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:

- نموذج النهج المبسط للعملاء التجاريين المتعلقة بالاتباع والعمولات ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" و
- نموذج النهج العام لعملاء السمسرة ، بما في ذلك الأصول المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧).
- يتم الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول المالية في قائمة الدخل المجمعة ضمن مصروفات خسائر الإنتمان.

٢٧-٣-١ نموذج نهج مبسط

- فيما يتعلق بالعملاء التجاريين المتعلقة بالاتباع والعمولات ، يتم تنفيذ نموذج النهج المبسط لتحديد اضمحلال على خطوتين:

- أي عملاء تجاريين متخلفة عن السداد يتم تقييمها بشكل فردي للاضمحلال. و
- يتم الاعتراف باحتياطي عام لجميع العملاء التجاريين الأخرى (بما في ذلك تلك التي لم يتأخر موعد استحقاقها) بناءً على معدلات الخسارة التاريخية المحددة وتوقعات الخسائر المرحلة.

٢٧-٣-٢ نموذج النهج العام

- تنطبق متطلبات الاضمحلال للنموذج العام لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على جميع التعرضات الائتمانية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، باستثناء المواقف التي يغطيها النموذج المبسط كما هو مذكور أعلاه.
- لأغراض سياسة الاضمحلال أدناه ، يشار إلى هذه الأدوات باسم ("الأصول المالية").
- ينتقل تحديد خسائر الاضمحلال والمخصصات من نموذج خسارة الائتمان المتكبدية حيث يتم الاعتراف بخسائر الائتمان عند وقوع حدث خسارة محدد بموجب المعيار المحاسبي السابق ، إلى نموذج خسارة الائتمان المتوقعة بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) ، حيث يتم أخذ المخصصات عند البداية الاعتراف بالأصل المالي ، بناءً على توقعات خسائر الائتمان المحتملة في وقت الإثبات الأولي.
- تستخدم الشركة ثلاثة مكونات رئيسية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. هذه هي احتمالية التعثر ("PD") ، والخسارة عند التعثر ("LGD") والتعرض عند التعثر ("EAD").
- احتمالية التعثر للأطراف المقابلة مشتق من التقييمات الداخلية للشركة. تقوم الشركة بتخصيص احتمالية التعثر لكل تعرض للطرف المقابل بناءً على البيئة الاقتصادية التي يعمل فيها العميل ، مع الأخذ في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المتاحة ذات الصلة.
- تقديرات الخسارة عند التعثر مستقلة عن احتمالية التعثر الخاص بالعميل. تتضمن نماذج الخسارة عند التعثر أن الدوافع الرئيسية للخسائر ، بما في ذلك جودة الضمان ، تنعكس في عامل الخسارة عند التعثر المحدد.
- يتم تعريف التعرض عند التعثر على أنه المبلغ المتوقع لمخاطر الائتمان للطرف المقابل في وقت تعثره. يتم تصميم نموذج التعرض عند التعثر على مدى عمر الأصل المالي مع مراعاة ملفات السداد المتوقعة.
- يقدم معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) منهجًا من ثلاث مراحل للاضمحلال في قيمة الأصول المالية التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية في تاريخ الإنشاء أو الشراء. يتم تلخيص هذا النهج على النحو التالي:
- المرحلة ١: تعترف الشركة بمخصص خسارة الائتمان بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا. يمثل هذا الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الاداة من أحداث التخلف عن السداد المتوقعة خلال ١٢ شهرًا من تاريخ التقرير ، بافتراض أن مخاطر الائتمان لم تزداد بشكل كبير بعد الاعتراف الأولي.
- المرحلة ٢: تعترف الشركة بمخصص خسارة الائتمان بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة للابد لتلك الأصول المالية التي تعتبر أنها شهدت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ التحقق الميداني. يتطلب ذلك حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس احتمالية التعثر على مدى عمر الاداة ، والخسارة على مدى عمر الاداة بالنظر إلى التقصير والتعرض على مدى عمر الاداة عند التعثر الذي يمثل احتمال حدوث التعثر على مدى العمر المتبقي للأصل المالي. يكون مخصص خسائر الائتمان أعلى في هذه المرحلة بسبب زيادة مخاطر الائتمان وتأثير أفق زمني أطول يتم النظر فيه مقارنة بـ ١٢ شهرًا في المرحلة ١
- المرحلة ٣: تعترف الشركة بمخصص خسارة بمبلغ مساوي لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الاداة ، من خلال التدفقات النقدية المتوقعة القابلة للاسترداد للأصل ، لتلك الأصول المالية التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية. لمزيد من التفاصيل ، انظر الفقرة التالية "الأصول المالية منخفضة القيمة الائتمانية في المرحلة ٣".
- تحتسب الشركة الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل أصل مالي على حدة. وبالمثل ، فإن تحديد الحاجة إلى التحويل بين المراحل يتم على أساس الأصل الفردي.

٢٧-٣-٣ زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

- بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) ، عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان (أي مخاطر التخلف عن السداد) للأصل المالي قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي ، ننظر الشركة في المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتاحة دون تكلفة أو مجهود لا داعي له. يتضمن ذلك المعلومات الكمية والنوعية بناءً على الخبرة التاريخية للشركة وتقييم مخاطر الائتمان والمعلومات التطلعية (بما في ذلك عوامل الاقتصاد الكلي). يعتبر تقييم التدهور الجوهري للائتمان أمرًا أساسيًا في تحديد وقت الانتقال من قياس مخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا إلى مخصص يعتمد على الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الاداة (أي التحويل من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢).

٢٧-٣-٤- الأصول المالية ذات مستوى انتمائي منخفض

- تقوم الشركة في تاريخ كل تقرير مالي بمراجعة مؤشرات الانخفاض في قيمة أرصدة العملاء التجاريون، من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لحساب الانخفاض في القيمة مقابل المبالغ التي قد لا يتم تحصيلها من العملاء. الدراسة ضرورية للتأكد من أن العملاء يمتلكون ويحتفظون بحفظة من الأسهم لتغطية الديون المستحقة لهم - مما يمكن الشركة من اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على حق الشركة في حالة وجود أي مبالغ مستحقة على العملاء وعدم أو تأخير السداد. لن يكون الحساب باستخدام تقارير التقدم قابلاً للتطبيق على العملاء المدينة حيث لا يوجد إطار زمني محدد أو متوقع للمقاصة أو التحصيل ، ومع ذلك يجب تكوين مخصص للفرق بين الرصيد المدين المستحق وقيمة الأسهم المملوكة (ضمان).
- بالنسبة للأصول المالية التي تعتبر ذات قيمة انتمائية منخفضة ، يغطي مخصص الخسائر الانتمائية المتوقعة مبلغ الخسارة المتوقع أن تكبدها الشركة. يتم تقدير الخسائر الانتمائية المتوقعة على أساس كل حالة على حدة بالنسبة للمحافظ غير المتجانسة ، أو عن طريق تطبيق معايير قائمة على المحفظة على الأصول المالية الفردية في هذه المحافظ عبر نموذج الخسائر الانتمائية المتوقعة للشركة للمحافظ المتجانسة.
- يتم النظر في توقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية عند حساب الخسائر الانتمائية المتوقعة. يتم تقدير الخسائر المتوقعة على مدى عمر الاداة بناءً على القيمة الحالية المرجحة بالاحتمال للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة بموجب العقد ؛ والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة الحصول عليها.

٢٧-٣-٥- ضمانات الأصول المالية التي تم أخذها في الاعتبار في تحليل الاضمحلال

- يتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) أن تنعكس التدفقات النقدية المتوقعة من الضمانات والتعزيزات الانتمائية الأخرى في حساب الخسائر الانتمائية المتوقعة. فيما يلي الجوانب الرئيسية فيما يتعلق بالضمانات والضمانات:
 - أهلية الضمان ، أي الضمانات التي يجب أخذها في الاعتبار عند حساب الخسائر الانتمائية المتوقعة.
 - تقييم الضمانات ، أي قيمة الضمان (التصفية) التي ينبغي استخدامها ؛ و
 - توقع مبلغ الضمان المتاح على مدى عمر المعاملة.

٢٧-٣-٦- تقديرات محاسبية نقدية

- التقديرات والأحكام المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الأصول المالية هي تقدير محاسبي مهم لأن الافتراضات الأساسية المستخدمة يمكن أن تتغير من فترة إلى أخرى وقد تؤثر بشكل كبير على نتائج عمليات الشركة.
- عند تقييم الأصول للانخفاض في القيمة ، فإن الحكم التقديري مطلوب ، لا سيما في توقع المعلومات والسيناريوهات الاقتصادية المستقبلية حيث ظروف عدم اليقين الاقتصادي والمالي ، عندما يمكن أن تحدث التطورات والتغيرات في التدفقات النقدية المتوقعة بسرعة أكبر وإمكانية أقل للتنبؤ. قد يختلف المبلغ الفعلي للتدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها عن التقديرات المستخدمة من قبل الإدارة وبالتالي قد يتسبب في خسائر فعلية تختلف عن المخصصات المبلغ عنها.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢٠

تقوم الشركة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية مبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض ومديونيات، وأصول مالية متاحة للبيع. تقوم الشركة بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية مبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئة التزامات مالية أخرى.

أ- الأصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة - الاعتراف والاستبعاد:

تقوم الشركة بالاعتراف الأولي بالقروض والمديونيات وادوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أولاً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية. تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو قامت بتحويل الحق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة على الأصل المحول، على أن تعترف فقط كأصل أو التزام بالناتج عن الحقوق أو الالتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل. تستبعد الشركة الالتزام المالي عندما ينتهي إما بالتخلص منه أو الغائه أو انتهاء مدته الواردة بالعقد. يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض صافي المقاصة في الميزانية عندما، فقط عندما تمتلك الشركة حالياً الحق القانوني القابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية أما لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في ان واحد.

ب- الأصول المالية غير المشتقة -القياس:

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يتم تبويب الأصل المالي كقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكديدها. تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد أو توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.

الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القروض والمديونيات

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يتم الإثبات الأولي للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالتكلفة والتي تمثل قيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء. ويتم القياس اللاحق للاستثمارات المقيمة بالبورصة بالقيمة العادلة (القيمة السوقية) ويتم إثبات قيمة الفروق الناتجة كاحتياطي فروق تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع (احتياطي القيمة العادلة) ضمن حقوق الملكية. وعند بيع الاستثمار يتم إضافة نصيبه في احتياطي القيمة العادلة إلى قائمة الدخل. هذا ويتم إثبات الاستثمارات غير المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالتكلفة مخصصاً منها خسائر الاضمحلال في القيمة.

- لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الأرباح والخسائر بالنسبة لأي استثمار في أداة حقوق ملكية مبنية كاستثمار متاح للبيع في الأرباح والخسائر

ج- الالتزامات المالية غير المشتقة -القياس:

يتم تبويب الالتزام المالي كقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كالالتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكديدها، تقاس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي مصروف فوائد في الأرباح أو الخسائر.

الالتزامات المالية غير المشتقة الأخرى يتم قياسها اولياً بالقيمة العادلة مخصصاً منها اي تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الالتزام. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٤-٢٧ المقاصة بين الأدوات المالية

يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض صافي المقاصة في الميزانية فقط عندما تمتلك الشركة في تاريخ الميزانية الحق القانوني القابل للتنفيذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وأيضاً لدى الشركة النية إما لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

٥-٢٧ الاضمحلال في قيمة الأصول

أ- الأصول المالية غير المشتقة

الأصول المالية غير المبنية كقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة الأصل. تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- اخفاق أو التأخر في السداد بواسطة مدين.
- إعادة جدولة مبالغ مستحقة للشركة بشروط لم تكن الشركة لتقبلها في ظروف أخرى.
- مؤشرات على إفلاس المدين أو المصدر.
- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المصدرين.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير الى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من شركة من الأصول المالية.

بالنسبة للاستثمار في أداة حقوق ملكية، تتضمن الأدلة الموضوعية على الاضمحلال الانخفاض الهام أو المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة. وتعتبر الشركة ان الانخفاض بنسبة ٢٠٪ هام وان مدة تسعة أشهر يعتبر مستمر.

١- الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

تقوم الشركة بتقدير ما إذا كان هناك ادلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة، وفي حالة عدم وجود ادلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن اي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الأصول المنفردة.

الأصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبياً يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الأصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معاً.

عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم الشركة المعلومات التاريخية عن توقيبات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المكتبدة، وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والانتمائية الحالية توضح ان الخسائر الفعالة من الأرجح ان تكون أكثر أو أقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية. يتم حساب خسائر الاضمحلال بالفارق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الاصلي الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الأرباح أو الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.

إذا اعتبرت الشركة انه لا يوجد احتمالات حقيقية لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل فانه يتم اعدام القيمة ذات العلاقة إذا انخفضت لاحقاً قيمة خسارة الاضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الأرباح أو الخسائر.

٢- الأصول المالية المتاحة للبيع

يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الأصول المالية المتاحة للبيع بإعادة توبيخ الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن بنود الدخل الشامل الأخر والمجمعة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في الأرباح أو الخسائر، يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الأرباح أو الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافي بعد أي استهلاك أو سداد أي من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوماً منها أية خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الأصل المالي سبق الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر.

عند زيادة القيمة العادلة لإداه دين مبنية كمتاحة للبيع في اية فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في الأرباح أو الخسائر عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في الأرباح أو الخسائر.

لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الأرباح أو الخسائر بالنسبة لأي استثمار في اداة حقوق ملكية مبوب كمتاح للبيع في الأرباح أو الخسائر.

ب- الأصول غير المالية:

في تاريخ نهاية كل فترة مالية تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف الأصول الحيوية، الاستثمارات العقارية، المخزون، والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الأمر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإسترادية للأصل. يتم اجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنوياً.

إجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الأصول معاً الي أصغر شركة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة الى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول -وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

القيمة الإسترادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية ايها أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد. يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإسترادية. يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر. ويتم توزيعها أو لا تخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال الى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

٦-٢٧ النقدية وما في حكمها

لغرض اعداد قائمة التدفقات النقدية، فإن النقدية وما في حكمها تشمل على نقدية في الصندوق وأرصدة لدى بنوك وودائع قصيرة الأجل والتي لديها تواريخ استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء مخصوماً منها حسابات السحب على المكشوف.

٧-٢٧ الإيرادات من العقود مع العملاء

السياسات المطبقة في ١ يناير ٢٠٢٠

- محل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) محل معايير المحاسبة المصرية التالية:
 - معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الانشاءات" المعدلة في عام ٢٠١٥
 - معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيرادات" كما تم تعديله في عام ٢٠١٥
- وبشكل أكثر تحديداً ، ينص معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) على أن الاعتراف بالإيراد يعتمد على الخطوات الخمس التالية:
 - ١- تحديد العقد مع العميل ؛
 - ٢- تحديد الالتزام التعاقدى لنقل البضائع و / أو الخدمات (المعروفة باسم التزامات الأداء) ؛
 - ٣- تحديد سعر الصفقة.
 - ٤- تخصيص سعر المعاملة للالتزامات الأداء المحددة على أساس سعر البيع المستقل لكل سلعة أو خدمة
 - ٥- الاعتراف بالإيرادات عند الوفاء بالتزام الأداء ذي الصلة.
- تطبيق الشركة نموذج معيار المحاسبة الدولي رقم (٤٨) المكون من خمس خطوات لإثبات الإيرادات من أجل الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات ، والتي بموجبها يجب الاعتراف بالدخل عند تحويل الخدمات ، وبالتالي تم الوفاء بالتزامات الأداء التعاقدية تجاه العميل.

- اعتمدت الشركة معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) بالإشارة إلى وحدات الأعمال الثلاث التي تعمل فيها الشركة في تاريخ التطبيق: السمسة وإدارة الأصول والترويج وتغطية الاكتتابات.
- وفقاً لذلك ، بعد تحديد العقد مع العميل في الخطوة الأولى ، فإن الخطوة الثانية هي تحديد التزام الأداء - أو سلسلة من التزامات الأداء المتميزة - المقدمة للعميل. تدرس الشركة ما إذا كانت الخدمة قادرة على أن تكون متميزة ومتميزة في سياق العقد.
- تكون الخدمة الموعودة مميزة إذا كان بإمكان العميل الاستفادة من الخدمة إما بمفرده أو مع موارد أخرى متاحة بسهولة للعميل ، ويمكن تحديد الوعد بنقل الخدمة إلى العميل بشكل منفصل عن الوعود الأخرى الواردة في العقد.
- يتم قياس مبلغ الدخل على أساس سعر المعاملة المتفق عليه تعاقدياً لالتزام الأداء المحدد في العقد. إذا تضمن العقد مقابلًا متغيرًا ، تقوم الشركة بتقدير مبلغ المقابل الذي يحق لها مقابل تحويل الخدمات المتعهد بها إلى العميل. يتم الاعتراف بالدخل في الأرباح والخسائر عندما يتم الوفاء بالتزام الأداء المحدد.
- عند اعتماد معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) ، يتم عرض دخل الرسوم والعمولات في بيان الدخل بشكل منفصل عن مصروفات الرسوم والعمولات.
- تعمل الشركة كمصدر رئيسي ويتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) أن يتم عرض تكاليف تنفيذ العقود بشكل منفصل في بيان الدخل ضمن مصروفات الرسوم والعمولات.
- تقدم الشركة خدمات إدارة الأصول التي تؤدي إلى رسوم إدارة الأصول والأداء وتشكل التزام أداء واحد. تعتبر مكونات رسوم إدارة الأصول والأداء اعتبارات متغيرة بحيث تقوم الشركة في تاريخ كل تقرير بتقدير مبلغ الرسوم التي تستحقها مقابل تحويل الخدمات المتعهد بها إلى العميل. الفوائد الناتجة عن خدمات إدارة الأصول يتم استلامها واستهلاكها في وقت واحد من قبل العميل بمرور الوقت. تعترف الشركة بالإيرادات بمرور الوقت عن طريق قياس التقدم نحو الوفاء الكامل بالتزام الأداء ، مع مراعاة إزالة أي حالة من عدم التأكد فيما إذا كان من المحتمل للغاية حدوث انعكاس كبير في المبلغ المتراكم للإيرادات المعترف بها أم لا. بالنسبة لمكون الرسوم الإدارية ، هذا هو نهاية فترة الخدمة. بالنسبة لرسوم الأداء ، يكون هذا التاريخ هو التاريخ الذي يتم فيه إزالة أي عدم يقين يتعلق بمكون الأداء بالكامل.
- قامت الإدارة بتقييم تأثير تطبيق المعيار الجديد على القوائم المالية للشركة ، وتحليل التدفقات من الإيرادات من خلال تطبيق نموذج الخمس خطوات و لا يوجد أي تأثير على إيرادات الشركة.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢٠

يتم قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل الذي تم استلامه أو لا يزال مستحقاً للشركة و يعترف بالإيراد الخاص بتنفيذ عملية تقديم خدمة عندما يمكن تقدير نتائجها بدقة كافية وذلك إلى المدى الذي تم تنفيذه من المعاملة حتى تاريخ الميزانية ، ويمكن تقدير نتائج تنفيذ عملية معينة بدقة إذا توافرت الشروط التالية مجتمعة:

- (أ) يمكن قياس قيمة الإيراد بدقة.
 - (ب) أنه من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة.
 - (ج) أنه يمكن القياس الدقيق لدرجة إتمام العملية في تاريخ الميزانية.
 - (د) أنه يمكن القياس الدقيق للتكاليف التي تم تكبدها في العملية وكذلك التكاليف اللازمة لإتمامها.
- وتمثل إيرادات الشركة فيما يلي:
- إيرادات الشركة الناتجة عن استثماراتها في أدوات حقوق الملكية يتم الاعتراف بها عند صدور الحق للشركة في الحصول على التوزيعات. ويتم تخفيض تكلفة تلك الاستثمارات بتوزيعات أرباح ما قبل الإقضاء بحيث تمثل بوضوح استرداداً لجزء من تكلفة الإقضاء.
 - إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمني النسبي مأخوذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة المطبق عن الفترة حتى تاريخ الاستحقاق.
 - تثبت الإيرادات الأخرى طبقاً لمبدأ الاستحقاق.
- إيرادات الفوائد**
- تثبت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمني النسبي مأخوذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة المطبق على مدار العام حتى تاريخ الاستحقاق.

إيرادات الأخرى

تثبت الإيرادات الأخرى طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

توزيعات الأرباح

تثبت إيرادات الشركة عن استثماراتها في أدوات حقوق الملكية يتم الاعتراف بها عند صدور الحق للشركة في الحصول على التوزيعات. ويتم تخفيض تكلفة تلك الاستثمارات بتوزيعات أرباح ما قبل الإقضاء بحيث يمثل بوضوح استرداداً لجزء من تكلفة الإقضاء. هذا ويتم احتساب أرباح ما قبل الإقضاء باستخدام أساس التوزيع الزمني النسبي وذلك عندما توجد صعوبة في تحديد نصيب الفترات المعنية بالتوزيعات.

٨-٢٧ الاحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي للشركة ، يجنب ٥٪ من صافي الربح لتكوين احتياطي قانوني ، ويتم التوقف عن تجنيب هذه النسبة إذا ما بلغ الاحتياطي نسبة ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر ومتى نقص الاحتياطي تعين العودة إلى الاقتطاع ويستعمل الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة.

٩-٢٧ توزيعات الأرباح للمساهمين

يتم الاعتراف بتوزيعات أرباح الشركة الأم على مساهميها وبنصيب اصحاب الحصص غير المسيطرة من الأرباح التي تعلن الشركات التابعة بالشركة عن توزيعها كالتزام بالقوائم المالية في الفترة الذي يتم اعتماد تلك التوزيعات خلالها من مساهمي كل شركة ، وينطبق ذلك أيضاً على مكافآت مجلس الإدارة ونصيب العاملين في الأرباح.

١٠-٢٧ مزايا العاملين

يتم الاعتراف بمزايا العاملين قصيرة الاجل كمصروف عند تقديم الخدمة ذات العلاقة. ويتم الاعتراف بالمبلغ المتوقع دفعه كالتزام عندما يكون لدي الشركة التزام قانوني او ضمني لدفع هذ المبلغ كنتيجة قيام العامل بتقديم خدمة سابقة، ويمكن تقدير الالتزام بدرجة يعتمد بها.

أ- التأمينات والمعاشات

تقوم الشركة بسداد اشتراكاتها إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على أساس إلزامي طبقاً للقواعد الواردة بقانون التأمينات الاجتماعية. ولا يوجد على الشركة أي التزامات أخرى بمجرد سدادها للالتزامات. ويعترف بالاشتراكات الاعتيادية كتكلفة دورية في سنة استحقاقها وتدرج ضمن تكلفة العمالة.

ب- حصة العاملين في الأرباح

تدفع الشركة حصة للعاملين في الأرباح بواقع ١٠٪ من الأرباح بعد خصم الاحتياطي القانوني المستقطع من تلك الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين بما لا يجاوز مجموع الأجور السنوية للعاملين ويعترف بحصة العاملين في الأرباح ضمن بنود قائمة الدخل وكالتزامات عندما تعتمد من الجمعية العامة لمساهمي الشركة. ولا تسجل أي التزامات بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

١١-٢٧ نصيب السهم الأساسي في الأرباح

يتم الإفصاح عن النصيب الأساسي للسهم في الأرباح أو الخسائر. يتم حساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الأرباح أو الخسائر الخاصة بحملة الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

١٢-٢٧ الاقتراض

تثبت القروض أولاً بمبلغ المتحصلات المستلمة ناقصاً تكلفة الحصول علي القرض. ويظهر القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة العائد الفعلي. ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين المتحصلات (ناقصاً تكلفة الحصول علي القرض) وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها علي مدار فترة القرض.

١٣-٢٧ الضرائب

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف في أرباح أو خسائر الفترة، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - في نفس الفترة أو في فترة مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الأخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.

أ- ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في الفترة الحالية والفترات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة بالقيمة المتوقعة سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية الا عند استيفاء شروط معينه.

ب- الضريبة المؤجلة

- يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفرق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والالتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والالتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة للفرق المؤقتة التي ينتظر خضوعها للضريبة.
- يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفرق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.
- يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفروق المؤقتة وذلك باستخدام أسعار الضريبة السارية أو التي في سبيلها لأن تصدر.
- عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية الفترة المالية يتم الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبة للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها.
- لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية الا عند استيفاء شروط معينه.

١٤-٢٧ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما ينشأ على الشركة التزام حالي (قانوني أو حكومي) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الالتزام تدفق خارج من الشركة في صورة موارد تتضمن منافع إقتصادية وان تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الإلتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الإلتزام بصورة يعتمد عليها.

تمثل القيمة التي يتم الاعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الإلتزام الحالي في تاريخ القوائم المالية إذا ما أخذ في الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الإلتزام.

وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الإلتزام الحالي فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد في كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضي الفترة. ويتم إثبات هذه الزيادة في المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الدخل.

١٥-٢٧ رأس المال:

١- الأسهم العادية:

تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإصدار الاسهم العادية يتم المحاسبة عنها بخصمها من حقوق الملكية. ضريبة الدخل المرتبطة بتكاليف المعاملة المتعلقة بحقوق الملكية يتم المحاسبة عنها وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل".

٢- إعادة شراء وإعادة اصدار الاسهم العادية (أسهم خزينة):

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتخفيض لحقوق الملكية. الاسهم المعاد شرائها يتم تصنيفها كأسهم خزينة وعرضها مخصصة من حقوق الملكية. عند بيع أو إعادة اصدار أسهم الخزينة، يتم الاعتراف بالمبلغ المحصل كزيادة في حقوق المساهمين والفائض أو العجز الناتج عن المعاملة يتم عرضه ضمن علاوة الاصدار.

١٦-٢٧ عقود الإيجار

قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) بأثر رجعي وبالتالي لم يتم إعادة عرض معلومات المقارنة ويستمر الإفصاح عنها وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠). تفاصيل السياسات المحاسبية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) يتم الإفصاح عنها بشكل مستقل.

السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢٠

في بداية العقد تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد عقد تأجير أو يتضمن عقد تأجير. ويكون العقد عقد تأجير أو يتضمن عقد تأجير إذا كان العقد ينقل حق السيطرة لاستخدام أصل محدد لفترة من الزمن لقاء مقابل. لتقييم ما إذا كان عقد التأجير ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد، تستخدم المجموعة تعريف عقد الإيجار في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩). تطبيق هذه السياسة على العقود المبرمة في ١ يناير ٢٠٢٠ أو بعده.

١٦-٢٧-١-١-١ المتأجر

عند البدء أو عند تعديل عقد يحتوي على مكون إيجاري، تقوم المجموعة بتوزيع المقابل المادي في العقد لكل عنصر إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل، ومع ذلك، بالنسبة لعقود إيجار العقارات، اختارت المجموعة عدم فصل المكونات غير الإيجارية والمحاسبة عن المكونات الإيجارية وغير الإيجارية كمكون إيجاري منفرد.

تقوم المجموعة بالاعتراف بأصل حق الانتفاع والتزام التأجير في تاريخ نشأة عقد التأجير. يتم قياس أصل حق الانتفاع أوليا بالتكلفة والتي تتضمن المبلغ الأولي للالتزام عقد التأجير ويتم تسويته بأي مبالغ مسددة في أو قبل تاريخ نشأة العقد، بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة أولية تم تكبدها والتكاليف المقدرة لفك وإزالة الأصل محل العقد أو استعادة الأصل نفسه أو الموقع الذي يوجد فيه الأصل، مخصصاً منه أي حوافز تأجير مستلمة. يتم استهلاك أصل حق الانتفاع لاحقاً باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ نشأة العقد وحتى نهاية مدة الإيجار، ما لم يحول الإيجار ملكية الأصل محل العقد إلى المجموعة بنهاية مدة عقد التأجير، أو إذا كانت تكلفة أصل "حق الانتفاع" تعكس أن المجموعة ستمارس خيار الشراء، في هذه الحالة يتم استهلاك أصل حق الانتفاع على مدى العمر الإنتاجي للأصل والتي يتم تحديدها على نفس الاسس للعقارات والمعدات بالإضافة إلى، أنه يتم دورياً تخفيض أصل حق الانتفاع بقيمة خسائر الاضمحلال إن وجدت ويتم تعديلها بإعادة قياس التزام التأجير.

يتم قياس التزام التأجير مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ بدأ العقد، ويتم خصمها باستخدام معدل الفائدة الضمني في الإيجار، أو إذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يتم استخدام معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة وبشكل عام، تستخدم المجموعة معدل اقتراضها الإضافي كمعدل للخصم.

تحدد المجموعة معدل الاقتراض الإضافي من خلال الحصول على معدلات الفائدة من مصادر تمويل خارجية مختلفة وإجراء تعديلات معينة لتعكس شروط الإيجار ونوع الأصل الموجر.

تتكون دفعات الإيجار المدرجة في قياس التزام عقد التأجير من الآتي:

دفعات ثابتة، تشمل دفعات ثابتة في جوهرها.

- دفعات عقد تأجير متغيرة تعتمد على مؤشر أو معدل، ويتم قياسها أولياً باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ بداية عقد التأجير.

- مبالغ يتوقع دفعها بواسطة المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.

- سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت المجموعة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة، مدفوعات الإيجار في فترة التجديد الاختيارية إذا كانت المجموعة متأكدة بدرجة معقولة من ممارسة خيار التمديد، وعقوبات الإنهاء المبكر لعقد الإيجار ما لم تكن المجموعة متأكدة بشكل معقول من عدم الإنهاء المبكر.

يتم قياس التزام التأجير بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. والتي يتم إعادة قياسها إذا كان هناك تغييراً في دفعات الإيجار المستقبلية ناتج من تغيير في مؤشر أو معدل مستخدم لتحديد تلك الدفعات، إذا كان هناك تغيير في تقدير المجموعة للمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية، إذا قامت المجموعة بتغيير تقييمها ما إذا كانت ستمارس خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء أو إذا كان هناك دفع إيجار ثابت من حيث الجوهر. عند إعادة قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة، يتم إجراء تعديل على القيمة الدفترية لأصل حق الانتفاع، أو يتم تسجيله ضمن الأرباح أو الخسائر إذا تم تخفيض القيمة الدفترية لأصل حق الانتفاع إلى الصفر. تعرض المجموعة أصول حق الانتفاع التي لا تستوفي تعريف الاستثمارات العقارية ضمن العقارات والالات والمعدات والتزامات الإيجار ضمن القروض والسلفيات في قائمة المركز المالي.

الإيجارات قصيرة الأجل وإيجارات الأصول صغيرة القيمة

اخترت المجموعة عدم الاعتراف بأصول حق الانتفاع والتزامات التأجير لإيجارات الأصول صغيرة القيمة والإيجارات قصيرة الأجل، بما في ذلك معدات تكنولوجيا المعلومات. تعترف المجموعة بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه الإيجارات كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

٢٧-١٦-٢٧ كمؤجر

عند البدء أو عند تعديل عقد يحتوي على مكون إيجاري، تقوم المجموعة بتخصيص المقابل في العقد لكل مكون إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل للمكون الإيجاري.

عندما تكون المجموعة كمؤجر، فإنها تحدد عند بداية الإيجار ما إذا كان كل عقد تأجير هو تأجير تمويلي أو تأجير تشغيلي. لتصنيف كل عقد تأجير، تقوم المجموعة بإجراء تقييم شامل لما إذا كان عقد التأجير ينقل بشكل جوهري جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل المحدد. وفي هذه الحالة، فإن التأجير هو تأجير تمويلي؛ إذا لم يكن كذلك، فهو تأجير تشغيلي. كجزء من هذا التقييم، تأخذ المجموعة في اعتبارها مؤشرات محددة مثل ما إذا كان الإيجار يمثل الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل. عندما تكون المجموعة مؤجراً وسيطاً، فإنها تحتسب حصصها في عقد الإيجار الرئيسي والعقد من الباطن بشكل منفصل. ويتم تقييم تصنيف عقد التأجير من الباطن بالرجوع إلى أصل "حق الانتفاع" الناتج من عقد التأجير الرئيسي وليس بالرجوع إلى الأصل محل العقد. إذا كان عقد التأجير الرئيسي عقد تأجير قصير الأجل والذي تطبق عليه المجموعة الاعفاء الموصوف أعلاه، فيجب تصنيف عقد التأجير من الباطن على أنه عقد تأجير تشغيلي.

إذا كان الاتفاق يحتوي على مكونات تأجيرية وغير تأجيرية، فإن المجموعة تطبق معيار المحاسبة المصري رقم (١١) لتخصيص المقابل في العقد. تقوم المجموعة بتطبيق متطلبات الاستبعاد من الدفاتر والاضمحلال في القيمة الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على صافي الاستثمار في عقد التأجير. تقوم المجموعة بمراجعة القيم المتبقية غير المضمونة المقدرة المستخدمة في احتساب إجمالي الاستثمار في عقد التأجير بصورة منتظمة.

تعترف المجموعة بدفعات الإيجار المستلمة بموجب عقود الإيجار التشغيلي كإيراد على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار كجزء من "الإيرادات الأخرى".

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢٠

بالنسبة للعقود المبرمة قبل ١ يناير ٢٠٢٠، حددت المجموعة ما إذا كان الاتفاق تأجير أو يحتوي على تأجير بناءً على تقييم ما إذا كان: تنفيذ الاتفاق يعتمد على استخدام أصل أو أصول محددة؛ و -

- الاتفاق يحول حق الانتفاع بالأصل. ويحول الاتفاق حق الانتفاع بالأصل إذا تم استيفاء واحد من الإجراءات التالية:
- كان لدى المشتري القدرة أو الحق في تشغيل الأصل أثناء الحصول عليه أو التحكم في أكثر من كمية غير مؤثرة من المخرجات؛
- كان لدى المشتري القدرة أو الحق في التحكم في الاستخدام المادي للأصل أثناء الحصول عليه أو التحكم في أكثر من كمية غير مؤثرة من المخرجات؛ أو
- تشير الحقائق والظروف إلى أنه من المستبعد أن تأخذ الأطراف الأخرى أكثر من كمية غير مؤثرة من الناتج، وأن سعر الوحدة ليس ثابتاً لكل وحدة إنتاج ولا يساوي سعر السوق الحالي لكل وحدة إنتاج.

٢٧-١٦-٢٧ كمستأجر

في الفترة المقارنة، قامت المجموعة كمستأجر بتصنيف عقود الإيجار التي حولت بشكل جوهري كافة مخاطر ومنافع الملكية كعقود تأجير تمويلي. عند هذه الحالة، تم قياس الأصول المؤجرة أولاً بمبلغ يساوي القيمة العادلة أو القيمة الحالية للحد الأدنى من مدفوعات الإيجار، أيهما أقل. الحد الأدنى من مدفوعات الإيجار هي المدفوعات على مدى عقد الإيجار التي كان مطلوباً من المستأجر القيام بها، مستبعد منها أي إيجار عرضي. لاحقاً تم المحاسبة عن الأصول وفقاً للسياسة المحاسبية المتأصلة لهذا الأصل.

الأصول المحتفظ بها وفقاً لعقود تأجير أخرى والمبوبة كإيجارات تشغيلية ولم يتم تسجيلها ضمن قائمة المركز المالي للمجموعة. يتم الاعتراف بالمدفوعات التي تتم بموجب عقود الإيجار التشغيلية في قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار، تم الاعتراف بحوافز الإيجار المستلمة كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصروف الإيجار على مدى فترة الإيجار.

٢٧-١٦-٢٧ كمؤجر

عندما تكون المجموعة مؤجر، حددت عند نشأة عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد تأجير تمويلي أو تأجير تشغيلي. لتصنيف كل عقد إيجار، قامت المجموعة بإجراء تقييم شامل لما إذا كان عقد الإيجار قد نقل بشكل جوهري جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل الأساسي. إذا كان هذا هو الحال، فإن الإيجار هو إيجار تمويلي؛ إذا لم يكن كذلك، فقد كان عقد إيجار تشغيلي. كجزء من هذا التقييم، قامت المجموعة بدراسة بعض المؤشرات مثل ما إذا كان الإيجار هو الجزء الرئيسي من العمر الاقتصادي للأصل.

٢٨- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة فى الأصول والإلتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالبنوك وأذون الخزانة والمستحق من أطراف ذات علاقة والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والملاء كما تتضمن الإلتزامات المالية والدائون. هذا وقد تتعرض الشركة لعدد من المخاطر الناتجة عن ممارستها لأنشطتها والتي قد تؤثر على قيم تلك الأصول والإلتزامات المالية وكذا على الإيرادات والمصروفات المتعلقة بها. وفما يلى أهم تلك المخاطر والأسس والسياسات التي تتبعها الشركة فى إدارة هذه المخاطر:

(١-٢٨) إدارة رأس المال

تقوم الشركة بإدارة رأس مالها بغرض الحفاظ على قدرتها على الاستمرار وبما يحقق أعلى عائد للمساهمين من خلال الحفاظ على نسب متوازنة لأرصدة الدين وحقوق الملكية. ولا يخضع رأس المال لأى متطلبات تفرضها جهات خارج الشركة. ووفقاً للسياسات والإجراءات الداخلية للشركة تقوم الإدارة التنفيذية بمراجعة هيكل رأس المال بصفة منتظمة. وكجزء من هذه المراجعة تأخذ الإدارة باعتبارها تكلفة رأس المال والمخاطر المصاحبة.

(٢-٢٨) أهداف إدارة المخاطر المالية

تقوم الشركة بإدارة وتقييم المخاطر المالية المرتبطة بنشاط الشركة من خلال تقارير الرقابة الداخلية والتي تقوم بتحليل أثر تلك المخاطر ووسائل مواجهتها وتتضمن المخاطر المالية مخاطر السوق (خطر العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار الأخرى وخطر سعر الفائدة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. وتقوم الشركة بتحليل ومواجهة المخاطر المالية التي تتعرض لها من خلال اتباع سياسات نقدية وانتمانية مناسبة وعرضها على مجلس إدارة الشركة والموافقة عليها.

١- خطر السوق**أ- خطر العملات الأجنبية**

يتمثل خطر العملات الأجنبية فى التغييرات فى أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات و المقبوضات بالعملات الأجنبية و كذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. وتقوم الإدارة بمتابعة دورية لأرصدة العملات الأجنبية وأسعارها السارية فى البنوك وخفض الأرصدة المكشوفة من العملات الأجنبية حيث ان أغلب تلك الأصول تمثل نقدية لدى البنوك ووثائق صناديق الإستثمار ذات طبيعة نقدية نسبياً مما يساعد على تخفيض الخطر إلى الحد الأدنى. وفيما يلى بيان صافى أرصدة العملات الأجنبية فى تاريخ الميزانية.

فائض	العملة الأجنبية
جنيه مصرى	
٤٥ ١٥٦ ٨٠٥	دولار أمريكى
٨ ٣٢٣	جنية استرلينى
٤٥ ١٦٥ ١٢٨	

ب- مخاطر الأسعار الأخرى

هى مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلبات أسعار السوق (باستثناء تلك الناجمة عن مخاطر سعر الفائدة أو مخاطر سعر العملة) سواء كانت هذه التغييرات متعلقة بورقة مالية معينة أو الجهة المصدرة لها أو عوامل تؤثر فى تداول الأوراق المالية بالسوق بشكل عام، تحد الشركة من مخاطر الأسعار الأخرى عن طريق الاحتفاظ بمحفظة استثمارية متنوعة والمتابعة النشطة للعوامل الرئيسية التي تؤثر على حركة سوق الأسهم والسندات.

ج- خطر سعر الفائدة

تعرض الشركة لخطر أسعار الفائدة لحصولها على تسهيلات انتمانية حيث تسعى فى الحصول على تمويل من الغير بأسعار فائدة ثابتة ومتغيرة، وتقوم الشركة بإدارة خطر سعر الفائدة عن طريق المزج المناسب لمصادر التمويل مع أسعار فائدة ثابتة ومتغيرة وكذلك الحال بالنسبة للاستثمار فى أدوات الدين.

٢- خطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم تمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها والتي تسدد بتسليم النقدية أو أصل مالي آخر. وتقوم إدارة الشركة بإدارة السيولة المالية بشكل يضمن، بقدر الإمكان، حيازتها بشكل دائم لقدر كافي من السيولة للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها في الظروف العادية والاستثنائية وبدون تكبد خسائر غير مقبولة أو تأثير على سمعة الشركة. تتطلب الإدارة الحذرة لمخاطر السيولة، الاحتفاظ بمستوى كافي من النقدية وإتاحة تمويل مناسب.

٣- خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في عدم مقدرة العملاء أو الأطراف ذات العلاقة أو الأطراف الأخرى الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم وتقوم الشركة بدراسة الوضع الائتماني قبل منح أو الحصول على الائتمان، وتقوم الشركة بمراجعة الأرصدة المستحقة لها والقروض الممنوحة للأطراف ذات العلاقة بصفه دوريه. يتمثل الحد الأقصى في خطر الائتمان فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
٣٧٧.٧٥	٥١ ١٢١ ٧١٠	أرصدة لدى البنوك
١٦٥ ٥٩٢ ١٥٢	١٥ ٠٧٧ ٣٩٤	أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة
١٢٠.٠٠٠.٠٠٠	١٤٠ ٢٠٠.٠٠٠	قروض لأطراف ذات علاقة
٣٩ ٤٣٢	٦٢١	عملاء
٨ ٧٤٩ ٧٤٥	١١ ٩٥٠ ١٣٣	أصول أخرى
٢٩٤ ٧٥٨ ٤٠٤	٢١٨ ٨٥٢ ٨١٦	

٢٩- قياس القيمة العادلة

يتم قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية وفقاً للمستويات التالية:

المستوى الأول	الأسعار المعلنة للأدوات المالية بالقيمة العادلة في أسواق نشطة
المستوى الثاني	الأسعار المعلنة في سوق نشط للأدوات المالية أو الأسعار المعلنة من مديري الصناديق المستثمر فيها أو طرق تقييم أخرى والتي تكون فيها كافة المدخلات الهامة تستند إلى معلومات سوق مقارنة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى الثالث	طرق تقييم لا تستند أي عوامل مدخلات هامة فيها إلى معلومات سوق مقارنة

وفيما يلي القيمة العادلة للأدوات المالية للشركة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري:

الأصول المالية	القيمة العادلة في		أساليب التقييم والمدخلات الرئيسية
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
	جنيه مصري	جنيه مصري	مستوى القيمة العادلة
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر	٥ ١٦٨ ٨٩٩	٦ ٦٦٦ ٩٠٨	الأول
أسعار معلنة في أسواق نشطة			

٣٠- استمرارية الشركة

بلغت الخسائر المتراكمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٤٠٠ ٢٥٦ ٤٤١ جنيه مصري أي ما يزيد عن حقوق ملكية الشركة وتوجد لدى الشركة خطط مستقبلية للاستمرارية، وقد أعدت القوائم المالية بافتراض استمرارية الشركة وذلك طبقت للمادة ٦٩ من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

٣١- أحداث هامة خلال هذه الفترة والفترات المالية التالية

ما زال تأثير انتشار الفيروس (كوفيد-١٩) المستجد مؤخرًا على الاقتصاد والأسواق العالمية مستمرًا. وما يتبعه من تأثير سلبي على عدة نواحي والتي من بينها التوريدات، والقوى العاملة، وعمليات التشغيل، والطلب على منتجاتنا والسيولة المتوفرة لدى الشركة. وبناء على ذلك، فقد قامت إدارة الشركة بتشكيل فريق عمل لتطوير وتنفيذ خطط طوارئ لمواجهة تلك الظروف الاستثنائية، وتقوم حالياً عن كثب بالمتابعة والتقييم المستمر لكافة التطورات المرتبطة بانتشار الفيروس المستجد. حيث يتم اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للحفاظ على عملياتنا التشغيلية، والأهم من ذلك، هو حماية موظفينا وموردي وعملاء الشركة وجميع أصحاب المصالح المرتبطة بالشركة. وفي ضوء معرفتنا الحالية والمعلومات المتاحة، لا نتوقع أن يكون لفيروس (كوفيد-١٩) المستجد تأثيراً على قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل المنظور.